المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية

اسم المقال: الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة تحليلية في قوانين الانتخابات النيابية الأردنية 2013 – 2020 وأثرها في المشاركة السياسية الانتخابية
اسم الكاتب: د. موفق محمد أبو حمود، د. عبدالسلام محمد العودات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8235
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية جامعة مؤتة ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإصلاح السياسي في الأردن: قراءة تحليلية في قوانين الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣-٢٠٢٠ وأثرها في المشاركة السياسية الانتخابية

د. موفق محمد أبو حمود [١]

د. عبدالسلام محمد العودات [٢]

تاريخ الاستلام:٢٠٢٣/٠٢/٠٦
تاريخ المراجعة:٢٠٢٣/١١/١٣
تاريخ موافقة النشر:٢٠٢٣/١١/١٤
تاريخ النشر:٢٠٢٤/٠٣/٣٠

الباحث المراسل:
mabuhammoud@philadelphia.edu.jo

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

جميع الحقوق محفوظة، فلا يسمح بإعادة طباعة هذه المادة أو النقل منها أو تخزينها، سواء أكان ذلك عن طريق النسخ، أم التصوير، أم التسجيل، أم غيره، وبأية وسيلة كانت: إلكترونية، أو ميكانيكية، إلا بإذن خطي من الناشر نفسه.

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة محاولة تحليل وتقييم أثر جدية وفاعلية الإصلاحات والتحولات السياسية التي شهدها الأردن لا سيما الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، وانعكاساتها على واقع المشاركة السياسية، وخاصة المشاركة في الانتخابات النيابية الأردنية، واحدا من أهم المؤشرات لقياس مدى نجاح الإصلاح السياسي، وتأطير العملية الديمقراطية وتعزيزها.

اعتمدت الدراسة على منهجين: القانوني للتعرف على قوانين الانتخابات الأردنية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، ومنهج تحليل النظم لتحليل وتقييم دور هذه القوانين وانعكاسها على المشاركة الانتخابية للمواطن الأردني.

وكشفت الدراسة عن أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن لم تأت منسجمة مع مفردات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني، ولم تحقق الهدف الذي كانت تصبو له، ومن أبرز ما يدلل على ذلك تراجع نسب الإقبال على المشاركة في الانتخابات، وتعاظم أزمة ثقة المواطنين بالحكومة ومجلس النواب.

في ضوء نتائج الدراسة، فإنها توصي ببذل مزيد من الجهد وتقديم ما يدعم ترسيخ مفهوم المواطنة بكل أبعادها وأخص بالذكر هنا القانونية والسياسية، وما تنطوي عليه من حقوق وواجبات، دونما تمييز بين المواطنين على أسس، أو اعتبارات عشائرية، أو مناطقية، أو عرقية، والالتزام بهذا المعيار في علاقة الدولة ومؤسساتها بالمواطنين؛ لأن ذلك من شأنه تعزيز عملية المشاركة السياسية الحقيقية للمواطن الأردني.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، المشاركة السياسية، قانون الانتخابات.

[١] – قسم دراسات التنمية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان– الأردن. 0780123075 mabuhammoud@philadelphia.edu.jo

[٢] – قسم دراسات التنمية، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، عمان– الأردن. 0797777819 salamodat@yahoo.com , aalodat@philadelphia.edu.jo

Political Reform in Jordan: An Analytical Reading of the Jordanian Parliamentary Election Laws 2012-2020 and their Impact on Political Participation

Muwafaq M. Abu hamoud[1]

Abdelsalam M. Alodat [2]

Received:06/02/2023
Revised:13/11/2023
Accepted:14/11/2023
Published:30/03/2023

DOI:

https://doi.org/10.35682/jjlps.v16i1.521
Corresponding author:
mabuhammoud@philadelphia.edu.jo

All Rights Resaved for Mutah University, Karak, Jordan.

All Rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means: electronic, mechanical, photocopying, recording or otherwise, without the prior written permission of the publisher.

Abstract

This study attempts to analyze and evaluate the depth of political reforms, transformations, and modifications that have taken place in Jordan, especially since 2012-2020, and the changes they have brought to the reality of political participation as one of the most important indicators for measuring the success of political reform and enhancing and maximizing the democratic process. The study adopted the legal approach to identify Jordanian election laws during 2013-2020 and benefited from the systems analysis approach to analyze and evaluate the role of these laws and their reflection in the electoral participation of Jordanian citizens.

According to the study, Jordan's political reform process did not align with or reflect the reality of the country's political, economic, social, and cultural situation. Furthermore, it failed to achieve the desired or anticipated outcomes, and the most notable indication of this may be the decline in election participation and the growing crisis of public confidence in the legislature and government. Given the study's findings, it is recommended that efforts be made to firmly establish the notion of citizenship, including its legal and political aspects as well as its associated rights and duties, without discriminating among citizens based on their ethnic background, racial origin, or tribe. Adhering to this norm in dealings with the state, its institutions, and its citizens would also improve Jordanians' actual political participation.

Keywords: Political reform, political participation, election law.

[1] **Department: Development Studies, Faculty of Arts, University: Philadelphia, Amman- Jordan. mabuhammoud@hotmail.com , mabuhammoud@philadelphia.edu.jo, 0780123075**

[2] **Department: Development Studies, Faculty of Arts, University: Philadelphia, Amman- Jordan. salamodat@yahoo.com , aalodat@philadelphia.edu.jo , 0797777819**

مقدمة:

لم يعد سراً، بل حقيقة يدركها الجميع بأن الإصلاح السياسي أصبح حاجة إنسانية وضرورة ملحة ومتطلباً أساسياً لا يمكن تجاهله أو تجنبه أو الالتفاف عليه أو الالتفات عنه؛ من أجل مواجهة الاستحقاقات المستقبلية، سعياً لتغيير واقع مشوه بواقع واعد وأكثر استدامة، وصولاً لسياسة إيجابية يجمع عليها كل الأطياف، والتقليل من سيطرة الحكومات على مختلف القرارات التي تؤثر في ظروف الناس المعيشية الحاضرة والمستقبلية، وتعزيز وترسيخ مفاهيم عديدة كسيادة قيم العدالة والمساواة وسيادة القانون والمشاركة الحقيقية الممثلة الفاعلة.

لم ترتبط يوماً عملية الإصلاح السياسي بزمان أو بمكان، بل هي قديمة قدم البشر، وقد كانت في صميم أي جهد هدفه خلق ظروف حياتية أفضل للمواطن، بل تكاد هي السبيل الأوحد لتفعيل مشاركة المواطنين في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وتأكيد حرصهم على المشاركة في اختيار من يمثلهم. كما يُعدّ الإصلاح السياسي الوسيلة المُثلى لتطوير واستحداث نظام سياسي فعّال، يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم ومنسجم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويعمل على إيجاد وتهيئة البيئة والمناخ الملائمين لزيادة معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعّال وحقيقي، ويدعم ويؤسس فكرة المواطنة الحقّة، ويؤكد قوة وقدرة وكفاءة المؤسسات الحكومية.

تُعدّ مشاركة المواطنين في الانتخابات من أهم دعائم وأركان ومعالم الأنظمة الديمقراطية، كما وتؤثر في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز مبادئه، والاننتخابات واحدة من أهم الآليات المعززة لعملية المشاركة السياسية على اعتبار أنها تعكس السلوك السياسي لمشاركة المواطنين في إدارة شؤون الدولة والحكم بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال اختيار ممثلين لهم في مواقع القيادة في الدولة، كما تُعدّ المشاركة في الانتخابات مؤشراً دقيقاً لقياس درجة التحول الديمقراطي، فهي المصدر الذي يستمد منه النظام السياسي شرعيته ومشروعيته واستقراره، وهي الضامن لمشاركة المواطنين في صنع القرار وصياغة السياسات العامة والتأثير فيها، وهي الحجر الأساس في ترسيخ مفهوم الديمقراطية وتعزيز الشفافية وتكريس وتعزيز قيم الولاء والانتماء، وتترجم شعور المواطنين بالمسؤولية المجتمعية، ورغبتهم وشعورهم بأن الأزمات المركبة المعقدة التي تعاني منها الدولة تستدعي مشاركتهم الفاعلة في صنع القرار أو التأثير فيه على مبدأ أن التنمية الحقيقية لا تتم دون مشاركة مجتمعية فاعلة.

تتناول الدراسة موضوع المشاركة السياسية وتحديداً المشاركة في الانتخابات وهو النمط السائد والأكثر شيوعاً في منطقتنا العربية، وعلى وجه الخصوص الانتخابات النيابية. فعلى الرغم من التحولات والتغييرات التي جرت في الأردن منذ العام ١٩٨٩ لتعزيز المشاركة السياسية للمواطن الأردني، إلّا أنها تجربة تحتاج الكثير من العمل والجهد، وهذا ما تؤكده الأرقام والنسب الرسمية للمشاركة في الانتخابات، وما تشير إليه المعطيات والتقارير والدراسات والاستطلاعات الخاصة بالمشاركة الانتخابية، فهي في تراجع وبشكل مقلق، في الوقت الذي

مازالت فكرة الأحزاب السياسية وما يكتنفها من تفاصيل تراوح مكانها. لذا فإنه لا بد هنا من الإشارة إلى أن الهدف الذي يسعى له الباحثان لا يكمن وراء تتبع التطور التاريخي الزمني لعملية الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي في الأردن، والخوض في عمق التفصيلات والمؤشرات الدقيقة، ولا تقديم حلول جاهزة وسريعة لإشكالية أو أزمة تتسم بالتعقيد والتداخل والتشابك بين ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي وتاريخي وأمني تارة، و الغموض والتناقض بين الواقع العملي والواقع النظري تارة أخرى، خاصة أنها تتعلق بالعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، وطبيعة هذه العلاقة تتسم في أغلب الأحوال والأوقات بأنها غير متوازنة، وإنما يتمحور حول البحث في مدى إسهام هذه الإصلاحات والتغييرات والتحولات السياسية في تعزيز عملية المشاركة السياسية للمواطن الأردني بشكل عام، والمشاركة في الانتخابات النيابية على وجه الخصوص. لا بد من الإشارة إلى أنه من الصعب استشراف مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الأردن، فهي مستمرة الأمر الذي يزيد من صعوبة قراءة المشهد السياسي الأردني قراءة موضوعية تساعد في تتبع سلم تطوره نحو الأفضل.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

ما زالت عملية الإصلاح السياسي في الأردن تسير ببطء شديد، ولم تقدم حتى وقتنا الحاضر ما يكفي لإحداث تغييرات وتحولات إيجابية في واقع المشاركة السياسية للسواد الأعظم من الأردنيين، ويستدل على ذلك من خلال الضعف في إقبال المواطنين على المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة لعام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٢، والانضمام للأحزاب السياسية، وهي وإن وجدت فهي مازالت غير كافية لترسيخ دولة القانون والمؤسسات والمواطنة .إذاً مشكلة الدراسة تنحصر في تسليط الضوء على واقع مشاركة المواطن الأردني في الانتخابات النيابية في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ وتحليل هذا الدور، بغية تحديد معوقات المشاركة السياسية وضرورة التعامل معها بكل صراحة وموضوعية من قبل مؤسسات صنع القرار، لإنجاح عملية الإصلاح السياسي، من أجل الوصول إلى مشاركة حقيقية وممثلة لكافة أطياف الشعب الأردنية، وصولاً لتعزيز العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع. في هذه الدراسة سوف نحاول الإجابة على سؤال رئيس واحد وأربعة أخرى فرعية:

- ما انعكاسات أو تأثير الإصلاحات السياسية التي جرت في الأردن على قانون الانتخاب خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ على عملية المشاركة السياسية بوجه عام وعلى المشاركة في الانتخابات النيابية بوجه خاص؟

أما التساؤلات الفرعية فهي كما يلي:

- ما معوقات عملية المشاركة في الانتخابات النيابية؟
- ما هو واقع العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجتمع؟

- كيف أثرت الإصلاحات السياسية على قوانين الانتخابات النيابية وفي تعزيز مشاركة المواطنين الأردنيين في الانتخابات النيابية، وإيجاد ثوابت ثقافية ديمقراطية حقيقية فعلية جديدة لدى الناخب الأردني، بدلاً من الثوابت التقليدية السائدة للانتماءات العشائرية والقبلية والجهوية والمناطقية والخدماتية للناخب الأردني؟

أهمية الدراسة:

تقوم الدراسة على محورين أساسين، أحدهما علمي نظري، والآخر عملي تطبيقي، ويمكن تناولهما على النحو الآتي:

أولاً:الأهمية العملية للدراسة والتي سوف يتم تناولها من خلال المحاور التالية:

١. تعزيز الديمقراطية: يسعى الإصلاح السياسي إلى تعزيز مفاهيم الحكم الديمقراطي، مثل الشفافية، ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات السياسية، وضمان حقوق الإنسان، مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

٢. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتطوير استراتيجيات فعالة كأحد أهم أجندة الإصلاح السياسي

٣. نتائج الانتخابات النيابية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحفيز عملية الإصلاح السياسي.

٤. تقصي وتحليل وبحث أثر الانتخابات النيابية على عملية الإصلاح السياسي يساهم في فهم التفاعل المعقد بين العمليات الانتخابية والإصلاح السياسي، وبالتالي يدفع إلى تحسينات وتغييرات تنعكس إيجاباً على النظام السياسي، لا سيما الجزء المرتبط بالأحزاب والدور الذي قد يلعبه في المشهد السياسي وتفاصيله.

٥. تحديد معوقات المشاركة السياسية التي تشوه عملية الإصلاح السياسي .

٦. رصد موضوعات الخطاب السياسي للحكومات الأردنية المتعاقبة، خاصة تلك التي تتعلق بالإصلاح السياسي ومخرجاته والتي من أهمها معدلات أو نسب مشاركة المواطنين الأردنيين في الانتخابات النيابية كمؤشر لقياس مدى نجاح الإصلاح السياسي.

ثانياً: الأهمية العلمية، والتي سوف يتم تناولها من خلال المحاور التالية:

١. إخضاع القوانين واللوائح المتعلقة بالانتخابات للبحث والتحليل والتقييم، وكيف يمكن أن تؤثر على عملية الانتخاب وتشجيع أو تقليل المشاركة السياسية.

٢. تحليل مشاركة الشباب وهم النسبة الأكبر من سكان الأردن وتحديد العوامل التي تعزز تلك المشاركة.

٣. تحليل الأنظمة الانتخابية والحملات الانتخابية ودورها في تشكيل السلوك السياسي وشكل المشاركة السياسية وجعلها أكثر جاذبية للتخفيف من حدة العزوف عن المشاركة.

٤. تقديم بعض النتائج والتوصيات التي تساعد الباحثين والمهتمين على فهم وتحليل عمليتي المشاركة السياسية– الانتخاب– والإصلاح السياسي وطرق تعزيزهما.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع المشاركة السياسية في الأردن، من خلال التركيز على المشاركة في الانتخابات النيابية كأحد أبرز صور أشكال المشاركة السياسية انتشاراً في الأردن، وخاصة خلال الفترة من ٢٠١٢–٢٠٢٠.
- تقييم وتحليل دور الإصلاحات السياسية التي جرت في الأردن منذ العام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٠ في مجال الإصلاح الانتخابي في تعزيز المشاركة السياسية كأحد أهم المؤشرات لقياس مدى نجاح الإصلاحات السياسية، مع التركيز على بيان وتحليل وتقييم أثر قوانين الانتخاب الأردني التي طبقتها الدولة الأردنية على عملية المشاركة السياسية بوجه عام والمشاركة الانتخابية بوجه خاص.
- رصد الأسباب والدوافع وراء المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات النيابية، في محاولة لبناء تصورات للواقع السياسي بشكله الحالي من أجل تعزيز المشاركة السياسية وتمتين بنيانها.
- التعرف إلى قوانين الانتخابات التي طبقتها الدولة الأردنية، وخاصة منذ العام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٠، وذلك لبيان وتحليل وتقييم أثر هذه القوانين ودورها على نسب مشاركة المواطنين في الانتخابات النيابية.
- التعرف إلى أهم المعوقات المرتبطة بتدني نسب المشاركة السياسية وضعف الإقبال عليها.

تنقسم الدراسة إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مسار الإصلاح السياسي في الأردن المتمثل بالتعديلات والتغييرات التي جرت أو طرأت على قانون الانتخاب الأردني، وتأثيرها في تعزيز أو تراجع المشاركة السياسية للمواطن الأردني خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠٢٠.

المبحث الثاني: معوقات المشاركة السياسية في الأردن.

المبحث الثالث: تحليل وتفسير وتقييم المشاركة في الانتخابات النيابية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ من خلال نسب التصويت فيها.

منهج الدراسة:

استناداً إلى طبيعة موضوع الدراسة ومشكلتها البحثية، يرى الباحثان أنه من الأفضل استخدام المنهج القانوني، ومنهج تحليل النظم في دراسة دور قوانين الانتخابات في تعزيز المشاركة السياسية.

ويستند المنهج القانوني إلى قواعد قوانين الانتخابات الأردنية بوصفها مدخلاً مهماً لدراسة الظواهر السياسية، وذلك للتعرف على طبيعة هذه القوانين خلال فترة الدراسة ٢٠١٣-٢٠٢٠.

يمكن القول بأن المنهج القانوني هو أداة مهمة وواقعية لفهم وتحليل القوانين الانتخابية، وأثرها على المشاركة السياسية، مما يجعله قادراً على تقديم توصيات لتطوير العملية الانتخابية، بشكل ينعكس إيجاباً عليها. ولتوضيح دور المنهج القانوني في هذا السياق، فإننا نورد ما يلي: هذا المنهج يتناسب أكثر من غيره مع مسألة البحث والإجابة عليها، كونه يبحث في نص وتفسير لغة ونص قواعد القوانين الانتخابية، وهذا يشمل دراسة السياق القانوني العام للعملية الانتخابية والناخبين على حد سواء، وتقييم تأثير تلك القوانين والتعليمات والأنظمة على مفهوم مشاركة الناخبين وما يحيط بها من تفاصيل وصولاً لإصلاح سياسي حقيقي. وقد يشمل هذا المنهج دراسة تحليلية لمشروعية قوانين الانتخاب وإجراء دراسات قانونية مقارنة، وتقديم بدائل مستخدمة في دول متقدمة في هذا المجال، بما يسمى بمشاريع قانونية إصلاحية، يساهم في تحقيق استقرار تشريعي يدعم عملية المشاركة السياسية ويجود من عملية الانتخاب.

أما منهج تحليل النظم فهو طريق آخر سلكه الباحثون للإجابة على سؤال البحث، كما أنه نهج يتم من خلاله فحص العلاقات والتفاعلات بين مكونات نظام معين لفهم كيف يعمل النظام ككل في سياق قوانين الانتخابات النيابية في الأردن وأثرها على تعزيز المشاركة السياسية، وهذا يتم من خلال مجموعة من الطرق:

١. منهج تحليل النظم يساعد في فهم شكل النظام الانتخابي، وهذا يشمل القوانين واللوائح والهياكل الانتخابية، هذا النوع من التحليل يساهم في فهم كيفية اختيار الممثلين من جهة، وآلية توزيع المقاعد وتأثير نظام الانتخاب على العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية من جهة أخرى.
٢. يستطيع منهج تحليل النظم من خلال دراسة العلاقات والتفاعلات بين مكونات النظام الانتخابي تشخيص المشكلة وأسلوب حلها، وكيف يمكن أن يؤثر كل مكون على الآخر؟ مثال ذلك تأثير قوانين الانتخاب

على نمط المشاركة السياسية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه المشاركة في تشكيلة البرلمان؟ كما يتيح منهج تحليل النظم تبيان أثر قوانين الانتخابات على تفاصيل المشاركة السياسية، كما يتيح هذا التحليل تحديد مواطن القوة والضعف، وتقديم التوصيات التي تعزز الأولى وتقيد الثانية بما يدفع ويرفع حالة الوعي بأهمية المشاركة في العملية السياسية.

يضاف إلى ذلك أن منهج تحليل النظم يبدأ بتحليل المدخلات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه للنشاط والحركة والتفاعل، وتتحول المدخلات بعد تفاعلها مع النظام السياسي إلى مخرجات وتغذية راجعة سواءً أكانت سلبية أو إيجابية. والمخرجات هي عملية استجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة، ومن ثم إصدار قوانين و قرارات، أو تبني سياسات وبرامج. والتغذية الراجعة تشير إلى عملية تدفق المعلومات من البيئة الداخلية إلى النظام السياسي عن نتائج قوانينه و قراراته وسياساته، ومن ثم فهي عملية تفاعل بين المدخلات والمخرجات، وعلى ضوئها تجري عملية تصحيح مسار عمل النظام السياسي. ووفقاً لمنهج تحليل النظم سيتم تحليل دور قوانين الانتخابات التي طبقها الأردن خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، وتشير إلى المدخلات، وأما المخرجات فإنها تشير إلى نسب المشاركة الانتخابية للمواطن الأردني خلال فترة الدراسة (المنوفي ، ١٩٨٤، صفحة ٢٥) (Easton, 1953, p. 384) (العواملة، ٢٠٢٠، صفحة ٧٧٤).

الدراسات السابقة:

يمكن تصنيف الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة إلى الاتجاهات الآتية:

أولاً: الاتجاه القانوني حول عملية الإصلاح السياسي الأردني، وركزت على مضمون قوانين الانتخابات الأردنية لمعرفة مدى توافقها مع التطورات والتغيرات الإصلاحية في الأردن. وتتمحور القضايا الأساسية لهذه الدراسات حول تقييم نصوص قوانين الانتخابات لمجلس النواب الأردني، وما إذا كانت تتطلب إدخال تعديلات أو إعادة مراجعة أو تغييراً جذرياً. كما بينت الدراسات أن الأردن استطاع تحقيق عدداً من عمليات الإصلاح في قوانين الانتخابات مثل: إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتقليل عدد مقاعد مجلس النواب، وتعديل نظام الكوتا النسائية. وخلصت الدراسات إلى أن الأردن ما زال بحاجة إلى إدخال إصلاحات أخرى على قانون الانتخاب لمواكبة التطورات والتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل وضع كوتا للأحزاب السياسية. ومن الأمثلة على هذه الدراسات:

- دراسة رعد عبدالكريم العواملة (العواملة، ٢٠٢٠)، بعنوان "دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (١٩٨٩- ٢٠١٦)"، مجلة دراسات – العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، المجلد (٤٧)، العدد (١)، ص ٧٧٢-٧٨٩،

خلصت إلى أن القوانين التي طبقها الأردن، ولا سيما بعد العام ١٩٩٣ لم تعمل على زيادة تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية بالرغم مما تضمنته من تعديلات. ويرى الباحث أن قانون الصوت الواحد يفترض أن يقوم على تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية بعدد مقاعد مجلس النواب، بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد كما هو الحال في بريطانيا، وذلك لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، ولتشجيع الأحزاب السياسية. أهم ما جاء في الدراسة من توصيات واستنتاجات تعديل قوانين الانتخابات من أجل دعم التعددية السياسية في الأردن بحيث يكون للناخب أكثر من صوت واحد، وهذا بالطبع انعكس على الأحزاب السياسية، وحجم المشاركة في الانتخابات وبالتالي الحصول على نتائج جيدة، لذلك يمكن اعتبار هذه المرحلة هي الأهم في عملية التحول الديمقراطي وتعزيز مفهوم التعددية السياسية في الأردن. كما تطرقت الدراسة إلى ظاهرة تراجع عملية التحول الديمقراطي، فعلى الرغم من صدور قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢ والتي أصبح بموجبها النشاط الحزبي مرخص إلا أن قانون الصوت الواحد التي أجريت في ظله انتخابات ١٩٩٣ عزز العشائرية على حساب الأحزاب التي شهدت ضعفاً، وهذا ظهر جلياً في تراجع تمثيل التيار الإسلامي وكذلك التيارات اليسارية والقومية والنتائج المتواضعة التي حصلت عليها مقارنة بتلك التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٨٩ والتي تم إجراؤها على أساس نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) التي عززت دور الأحزاب، ومن هنا بدأت رحلة تراجع التحول الديمقراطي، نتج عنه مقاطعة الأحزاب للانتخابات، أصدرت بعدها الحكومة نتيجة الاحتجاجات وردة الفعل الشديدة من قبل الأحزاب على قانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ ، وبقيت النظرة لهذا القانون على أنه جاء مخيبا للآمال لإبقائه على نظام الصوت الواحد دون تغيير يذكر، فجاءت انتخابات عام ٢٠٠٣ لتؤكد التراجع الحقيقي للديمقراطية، حيث كانت مشاركة الأحزاب السياسية ونتائجها في هذه الانتخابات متدنية مقارنة بدورات سابقة، والسبب الرئيس في ذلك هو استمرار تطبيق قانون الصوت الواحد، وكذلك تقسيم الدوائر الانتخابية إلى (٤٥) دائرة انتخابية وعدم العدالة في تقسيم هذه الدوائر، الأمر الذي انعكس على تمثيل الأحزاب السياسية في مجلس النواب، وهو ذات السيناريو الذي حصل في انتخابات عام ٢٠٠٧ حيث حصلت الأحزاب السياسية على أسوأ نتيجة بإستثناء الأحزاب ذات الطابع الإسلامي كالجبهة والوسط الإسلامي، وعلى الرغم من تحسن ظروف مشاركة تلك الأحزاب في انتخابات عام ٢٠١٠ إلا أن عيوب تطبيق نظام الصوت الواحد أضعف تمثيل الأحزاب في مجالس النواب المتعاقبة، وأخص بالذكر الأحزاب الصغيرة. تبع ذلك وتحديداً انتخابات عام ٢٠١٣ تبني النظام النيابي المختلط كخطوة لزيادة تمثيل الأحزاب وتعزيز دورها في المجالس النيابية، إلا أن النتائج لم ترتق للمأمول، والسبب في ذلك هو كثرة القوائم المرشحة للانتخابات مقارنة مع المقاعد التي تم تخصيصها لتلك الأحزاب، ولم تكن أحوال تلك الأحزاب بأفضل حال حتى مع تعديل قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦ الذي اعتمد التمثيل النسبي أو ما يسمى القائمة النسبية المفتوحة، حيث كانت نتائج الأحزاب متواضعة وتقلص تمثيل

تلك الأحزاب في مجلس النواب. والسبب في ذلك يعود إلى أن الترشح للانتخابات كان يقوم على أساس وطني وليس على أساس حزبي.

نخلص مما ذكر أن الحكومة وسياساتها في سن التشريعات الانتخابية ساهمت في التراجع الديمقراطي. من هنا كان لا بد من تعديل قانون الانتخاب بطريقة تزيد إقبال الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات مع تحقيق نتائج معقولة وأن يكون الدور الأكبر في هذا التعديل لمجلس النواب، إضافة إلى كبح جماح السلطة التنفيذية وضبط توغلها على باقي السلطات، وضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المدني في طرح أي تصور يساعد في تعزيز دور الأحزاب ومشاركتهم ، وبالتالي تعزيز سلطة الشعب في المشاركة في إدارة شؤون الدولة.

- دراسة صالح عبدالرزاق الخوالدة (الخوالدة، ٢٠١٧)، بعنوان "النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦: دراسة تحليلية"، هدفت إلى التعرف إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي جرت بموجبه الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، والتعرف إلى كيفية تعامل الدستور الأردني وقانون الانتخاب لمجلس النواب مع النظام الانتخابي، توصل فيها الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن دستور عام ١٩٥٢ أحال عملية تنظيم الانتخابات إلى قانون الانتخاب لمجلس النواب، وأن قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ عالج عدد من السلبيات كمنح الناخب مزيداً من الخيارات الانتخابية إضافة إلى تخصيص مقاعد لفئات معينة كالشركس والمسيحيين والنساء (الكوتا) أو ما يسمى الأغلبية البسيطة (النسبية) وأثر ذلك على التعددية السياسية. أوصت الدراسة بتعديل قانون الانتخاب الأردني رقم (٦) لعام ٢٠١٦ بزيادة عدد المقاعد النيابية، والأخذ بنظام التمثيل النسبي ونظام الدوائر الفردية، إضافة إلى الدوائر الانتخابية الصغيرة، كما أوصت الدراسة أن يتم ذلك كله من خلال قانون وليس بموجب نظام.

ثانياً: الاتجاه التاريخي: استعرضت هذه الدراسات المسيرة التاريخية لعملية الإصلاح السياسي في الأردن، وما أفرزته من تغييرات دستورية وسياسية، ومن الأمثلة على هذه الدراسات:

- دراسة إيمان فريحات (فريحات، ٢٠٢١)، بعنوان "التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية (١٩٢١-٢٠٢١م)"، مطبوعات الهيئة المستقلة للانتخابات، عمان- الأردن، وهدفت إلى التعرف إلى التطور التاريخي للقوانين الناظمة للحياة السياسية في الأردن، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٢١، وتناول الفصل الأول من الدراسة جميع قوانين الانتخاب في الأردن خلال الفترة ١٩٢١-٢٠٢١. قدمت هذه الدراسة عددا من النتائج والتوصيات، تمثّلت في دعوة البرلمان إلى مراجعة القوانين ذات العلاقة، مثل قانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب، وقانون الاجتماعات العامة وغيرها من القوانين التي من شأنها تعزيز عملية الإصلاح السياسي، والمشاركة السياسية، وتشجيع العمل الحزبي وتوفير الحماية والضمانات التي

تشجع هذا النشاط الذي تم حظره لعقود طويلة، تجعل الأحزاب مؤهلة لتشكيل حكومات برامجية تتناغم مع الشارع ومطالبه، قادرة على حشد الرأي العام، وتمثيله، وتحقيق آماله، وطموحاته. خلصت هذه الدراسة إلى ضرورة إيجاد قانون أحزاب عصري تجمع عليه كل القوى السياسية والاجتماعية على حد سواء، يكون قادرا على تحقيق ما يتطلع إليه عامة الشعب، ويزيد من حيوية وفعالية الحياة السياسية، وقادرا على خلق حياة حزبية جاذبة وواعدة وقادرة على تحقيق الهدف الأكبر وهو تشكيل حكومات برلمانية.

ثالثاً: اتجاه التنمية السياسية: وتتمحور هذه الدراسات حول المشاركة السياسية كصورة من صور الإصلاح السياسي، ومن الأمثلة على الدراسات السابقة:

- دراسة عبدالباسط العزام، ومحمد الشرعة (العزام و الشرعة، ٢٠٢٢)، بعنوان "المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردني التاسع عشر بين المحفزات والمعوقات"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٩)، العدد (٣)، ص ٢٦٥-٢٨٩، كشفت الدراسة أن المعوقات الاقتصادية (والمتمثلة بتحقيق مصالح خاصة للمرشحين وتوسيع نفوذهم المادي، وتأثير المال السياسي أو الأسود في الانتخابات) جاءت في المرتبة الأولى لمعوقات مشاركة الناخبين في انتخابات ٢٠٢٠، ثم المعوقات السياسية مثل عدم شفافية الانتخابات، وتزوير إرادة الناخبين، ومن قوانين الانتخاب. أما المعوق الاجتماعي، فجاء في المرتبة الثالثة من معوقات مشاركة الناخبين في التصويت، والمتمثل في سيطرة الطبقة الغنية، وانقسام المجتمع وصراع العشائر. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يتعين على الحكومة أن تبذل كل ما أمكن لجعل المشاركة في الانتخابات مصلحة عليا ووطنية تتقدم على كل مصلحة، وأن تدار بمستوى عال من الحياد والشفافية والنزاهة. كما يجب أن يكون هدف المشاركة مصلحة عامة وليس مصالح ضيقة ذات دافع عشائري أو مناطقي أو شخصي، مما يعزز جودة الأداء، ونجاح أكبر في تحقيق الأهداف، وتقديم صاحب الكفاءة والخبرة والمعرفة، بعيداً عن أي سلوك يدعو للكراهية والتمييز. كما دعت الدراسة إلى تعاون بين الحكومة والمواطن من أجل عكس إرادة الشارع في العضو المنتخب القادر على ترجمة مصالح ناخبيه على أرض الواقع وفي إطار المصلحة العامة للوطن والذي تمثله وتدافع عنه السلطة التنفيذية، مما يحقق الاستقرار السياسي، ويعزز توافق كافة القوى الوطنية وفي شتى المجالات مما يعزز صمود الدولة أمام أي تحدٍ داخلي أو خارجي قد يواجه الدولة.

- دراسة عطالله صالح السرحان، وعماد مصطفى الشدوح (السرحان و الشدوح، ٢٠١٩)، بعنوان "الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي"، مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، المجلد (٤٦)، العدد (٣)، ص ٥٠٢- ٥١٥، تطرقت إلى الإصلاحات السياسية التي جرت في الأردن بعد فترة الربيع العربي ٢٠١١م، وخاصة من خلال

دراسة وتحليل الرؤى الملكية (المتمثلة في كتب التكليف السامية، والمبادرات الملكية والأوراق النقاشية)، ورؤية الحكومة، والرؤى الحزبية والشعبية للإصلاح السياسي، وخلصت إلى أن الإصلاحات السياسية في الأردن ما زالت دون المستوى المطلوب، وأن هناك ضرورة لقيام النظام السياسي بتوسيع قاعدة الشراكة مع القوى السياسية المعارضة لضمان نجاح المشروع الإصلاحي الأردني. خلصت الدراسة إلى أن جملة الإصلاحات السياسية التي تحققت في الأردن لا ترقى للطموح، كما أن ميزان القوى بين مكونات قوى النظام السياسي وقوى الحراك الشعبي ما زال غير متوازن ويرجح لصالح قوى الطرف الأول الذي يصر على مواقفه دون أدنى تنازل مما يجعله منفرداً في إدارة مشهد الإصلاح السياسي، وهذا يؤدي حكماً إلى ضعف موقف قوى الحراك الشعبي كما يبقيها مشتتة متفرقة حتى في إدارتها لمشهد الإصلاح السياسي، مع غياب التنسيق بينها. ومما توصلت إليه الدراسة أن التقدم في عملية الإصلاح السياسي يقاس من خلال تحديد مدى النجاح الذي حققته مؤسسات الدولة في مراجعة وتمكين الدستور والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بعملية الإصلاح السياسي والحريات العامة وحقوق الإنسان، إضافة إلى زيادة الوعي والثقافة السياسية لدى مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى تماهي الجهد المجتمعي مع الجهد الرسمي، هذا على الجانب النظري، أما الجانب العملي فيتمثل في النجاح والتقدم الذي يمكن إحرازه في مسألة الفصل بين السلطات الثلاث، وضمان عدم هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، لتمكين الأخيرة القيام بواجب الرقابة على نشاطات الحكومة، ومن تلك النتائج إيجاد ضمانات كافية للسلطة القضائية للقيام بواجبها بكل استقلالية ونزاهة وحياد.

- دراسة أيمن خاطر، وعبدالله المجالي (خاطر و المجالي، ٢٠١٦)، بعنوان "الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦: دراسة سياسية وإحصائية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، حاولت تغطية جوانب متعددة تتعلق بانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخاب المعتمد، وضرورة تعديله باتجاه تعزيز مشاركة المواطنين في الانتخابات، وتفعيل الدور الحزبي أو العمل الحزبي للوصول إلى حكومات حزبية برامجية. ومن أبرز التوصيات التي خلصت لها الدراسة ضرورة الشراكة الحقيقية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية نحو إيجاد بيئة سياسية تُقدّم نموذجاً للعمل الوطني المشترك أمام المواطنين، في محاولة لإعادة الثقة بالسلطتين في سعيهما لخدمة مصالح المواطنين، وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات السياسية في الأردن لا تزال دون المستوى المطلوب، وأن الخلل الذي أصاب ميزان قوى أطراف المشهد السياسي الحراكي أبقاها بعيدة عن قيادة النظام السياسي، كما أن هذه القوى لم تقبل تقديم تنازلات جوهرية مما زاد في عزلتها. ومما لا شك فيه أن تشتت الحراك الشعبي وضعف التنسيق بين أطرافه ساعد على نجاح النظام السياسي في تطبيق رؤيته للإصلاح، وستظل القوى السياسية المعارضة تعوزها وحدة البرنامج مثلما يعوزها التوافق على استراتيجيات وخطط عمل، ويبقى النظام السياسي أمام معضلة هيكلية تكمن في أن شريكه المستقبلي في عملية الإصلاح

السياسي هو مجلس النواب المفرغ من السياسة، ولا تتعدى تمثيلية هذا المجلس مجموع تمثيل النواب لقواعدهم الانتخابية التقليدية، الأمر الذي يجعل المجلس غير قادر على تأمين شرعية إضافية للنظام السياسي، بل من الممكن أن يمثل عبئاً عليه في حال دخول البلاد أزمات سياسية، وعليه يجد النظام السياسي نفسه أمام ضرورة توسيع قاعدة الشراكة مع القوى السياسية المعارضة لضمان نجاح المشروع الإصلاحي وإضفاء شرعية عليه.

أوصت الدراسة بأن نجاح المشروع الإصلاحي مرهون بتوسيع قاعدة الشراكة التي يجتمع عليها كل قوى المعارضة السياسية، ولتحقيق ذلك فلا بد من إجراء مايلي: إصلاح تشريعي في الدستور والقوانين والتشريعات المتعلقة بالحريات العامة وقوانين الانتخاب والأحزاب السياسية، نشر الثقافة السياسية بين أفراد مؤسسات المجتمع المدني، ومن هنا كان لا بد من اهتمام أكبر بثقافة المجتمع السياسية حتى تتكامل مع الجهد الرسمي، وتحقيق فصل مرن بين السلطات الثلاث وقيام كل سلطة بواجبها وحسب ما هو منصوص عليه في الدستور، وعدم هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية، وتعزيز نجاح السلطة التشريعية في أداء واجباتها في الرقابة، ومحاربة الفساد، ودعم نجاح السلطة القضائية في تطبيق القوانين.

- دراسة يوسف الخزاعلة (الخزاعلة، ٢٠١٥)، بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن وإرادة التغيير السياسية في الأردن ٢٠١٠- ٢٠١٣"، مجلة المنارة – جامعة آل البيت، المجلد (٢١)، العدد (٣)، المفرق – الأردن، ص ١٨١- ٢٢٠. قدمت هذه الدراسة حقيقة في موضوع الإصلاح السياسي مفادها وجود علاقة قوية بين إرادة التغيير التي يتسلح بها النظام السياسي الأردني والإصلاح الذي يمكن تحقيقه، حيث ركزت الدراسة على إجابة سؤال ما هو حجم التغيير المنشود الذي يمكن أن تحدثه إرادة حقيقية للنظام السياسي الأردني؟ توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن تتسم بالانتقائية حيناً والبطء حيناً آخر، الأمر الذي أضعف ثقة المواطن في صانع القرار السياسي وأحدث فجوة في اتساع ما بين الفريقين، هذا الواقع أدى إلى إرباك في المشهد السياسي وسياساته الإصلاحية. أوصت الدراسة كذلك بإعادة التأكيد على أهمية توافر الإرادة السياسية لدى النظام السياسي ومؤسساته، حتى أنه يمكن القول بأن الإصلاح السياسي مرهون بمدى توفر الإرادة السياسية لدى المجتمع والإدارة السياسية ومؤسساتها على حد سواء، وأنه لا بد من ضامن لهذه الإرادة لإحداث إصلاح سياسي حقيقي ملموس، والقول بغير ذلك يبقي عملية التحديث والإصلاح السياسي تراوح في مكانها.

- دراسة رافع شفيق البطاينة (البطاينة، ٢٠٠٩)، بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية"، دار أمواج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، تحدثت عن واقع الحقوق السياسية في الأردن وأسس وآليات تحديثها وتطويرها بما يحقق التنمية السياسية المنشودة وبما ينسجم ويتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كذلك فقد سلطت الدراسة الضوء على كيفية تحقيق التنمية السياسية بعد إنجاز الإصلاح السياسي في

الأردن، وتوصلت إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية السياسية والإصلاح السياسي إلاّ بتوافق وطني شامل لسائر القطاعات الاجتماعية والسياسية والشعبية مع التشريعات الناظمة للحياة السياسية، ووجود إرادة شعبية جادة وحقيقية نحو الإصلاح، والتنمية السياسية تتحقق بالانخراط والمشاركة في الحياة الحزبية والسياسية بمختلف مكوناتها. وخلصت إلى أن الإصلاح السياسي والتنمية السياسية لا يتحققان إلاّ بحدوث توافق بين مطالب وطموح مختلف القوى السياسية والشعبية مع توجهات ورؤى القيادة السياسية.

- دراسة عبدالمجيد العزام، ومحمد كنوش الشرعة (العزام و الشرعة، ٢٠٠٦)، بعنوان "اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية"، مجلة دراسات– العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، ص ٤٨٣– ٥٠٣، هدفت إلى الكشف عن مدى توفر المؤشرات الديمقراطية في الواقع السياسي الأردني، وأهم أسباب عدم المشاركة السياسية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف إقبال أفراد المجتمع الأردني عن المشاركة السياسية وخاصة تلك التي تتعلق بالنشاط الحزبي لارتباط فكرة الحزب بالهاجس الأمني والمتمثل بحظر الأحزاب والحياة الحزبية في الأردن لفترة زمنية طويلة، كما وجدت هذه الدراسة تمركز الأنشطة السياسية في مركز صنع القرار (العاصمة عمان) وتولد قناعة لدى الشارع بأن سلوك السلطة السياسية أبعد ما يكون عن منهج الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد، بل إن المحسوبية والواسطة هي عرفها السائد. وقدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها أن السلوك المؤسسي للدولة هو النهج الأسلم، وأن يتم اعتماد نظام الكفاءة والمنافسة الحرة لاختيار القيادات السياسية، مما يعزز الشعور لدى المواطن بالعدل والمأسسة والشفافية في اختيار القيادات التي تقود مسيرة البلد وعلى كل الصعد. كما أوصت الدراسة بتقديم ما يعزز الشعور لدى المواطن بأهمية العمل الحزبي ومشروعيته، ومنح الأحزاب دورا أكبر في العملية السياسية وطرق وآليات إصلاح تلك العملية، حتى يكون الحزب ومن يمثله مؤهلا لأن يتصدر صنع القرار.

وتأتي دراستنا هذه مكملة للدراسات السابقة، التي أفاد الباحثان منها في صياغة ووضع أسس دراستهما. وتتميز عن الدراسات السابقة بأنها تأتي بعد إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الأردني لعام ٢٠٢٠، وانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام ٢٠٢٢، وإقرار الإصلاحات السياسية الأخيرة لعام ٢٠٢٢ (التعديلات الدستورية لعام ٢٠٢٢، قانون الانتخاب الأردني لعام ٢٠٢٢، قانون الأحزاب السياسية الأردني لعام ٢٠٢٢). وتحاول التوصل إلى بعض النتائج أو المقترحات التي من شأنها تعزيز المشاركة السياسية للمواطن الأردني، معتمدة على بعض التحديات، أو المعوقات، أو الإشكاليات، أو الأزمات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

١. **الحكومة البرلمانية:** مصطلح ديمقراطي يعني أن تتشكل الحكومات من خلال الأغلبية البرلمانية، حيث يصبح مجلس النواب مؤلفاً من أغلبية تحكم وأقلية تعارض. فمفهوم الحكومة البرلمانية في الفقه الدستوري يتضمن ثلاثة عناصر مجتمعة، أولها وجود برلمان منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً يمثل أطياف المجتمع كافة، وثانيها أن يفوز حزب سياسي بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب، وبالتالي تشكيل حكومة بمفرده، أو أن يشترك مع أحزاب سياسية أخرى لتشكيل حكومة ائتلاف في حال عدم فوزه بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وثالثها أن يشكل الحزب الخاسر في الانتخابات حكومة موازية للحكومة البرلمانية تسمى حكومة الظل أو المعارضة تسعى لمراقبة ومتابعة أفعال وتصرفات الحكومة البرلمانية ومعارضتها بهدف السيطرة عليها والوصول إلى الحكم، فيتحقق بذلك مبدأ التداول السلمي للسلطة بين الأحزاب السياسية (نصراوين، ٢٠١٢).

٢. **المشاركة السياسية:** تشير المشاركة السياسية إلى الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، عن طريق مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية، بهدف اختيار القيادات السياسية، والإسهام في صنع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، وإدارة شؤون المجتمع (ريتشارد، ٢٠٠١، الصفحات ٢٧٠-٢٧٢). والمشاركة السياسية تعني حق المواطنين)جميع المواطنين بغض النظر عن الانتماءات الإثنية والعرقية والطائفية والقبلية) في اختيار من يمثلهم وفي التأثير في عملية صنع القرارات السياسية العامة داخل المجتمع، وأن يراقبوا تلك القرارات بعد صدورها (محمد، ٢٠٠٠، الصفحات ١١٧-١١٨).

٣. **الإصلاح السياسي:** هو تطوير النظام السياسي وتفعيله في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً، وهو التغيير نحو الأفضل لوضع سيء أو غير طبيعي، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في الشكل الحاكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج (مشاقبة و العلوي، ٢٠١٠، صفحة ٧). وهو عملية ثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والموضوعية في التحليل والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين أفراد المجتمع وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار (الخزاعلة، ٢٠١٥، صفحة ١٨١).

٤. **قانون الانتخاب:** هو الوسيلة أو الطريقة التي يتم من خلالها تحديد عدد المقاعد التي سيتم التنافس عليها، وكيفية إعطاء الأصوات، وكيفية احتسابها، وعدد الدوائر الانتخابية وحجمها، فهو يشمل التعليمات والقواعد القانونية والفنية التي تحكم عملية التصويت، وتنظم العملية الانتخابية (الخوالدة، ٢٠١٧، صفحة ١٣٦).

المبحث الأول:

أبرز التحولات السياسية في الأردن ذات العلاقة بالعملية الانتخابية وقوانين الانتخاب خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠

جاء الإصلاح السياسي متأخراً في الأردن من حيث التنفيذ، إذ بدأت عملية التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ بعد انقطاع في انتخابات مجلس النواب الأردني منذ عام ١٩٦٧، وتعطيل العمل الحزبي من العام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٩٢.

إلاّ أن مسار الإصلاح السياسي في الأردن لم يتوقف منذ العام ١٩٨٩ لاستعادة الثقة بالمؤسسات التمثيلية، ولترسيخ أسس الدولة المدنية الحديثة، و لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية. فمنذ العام ١٩٨٩ شهدت الدولة الأردنية العديد من التحولات والتغييرات والإصلاحات الواسعه سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم قانونية أم إدارية، جاء بعضها نتيجة احتجاجات وحركات شعبية كبيرة مطالبة بصياغة عقد اجتماعي جديد وفقاً لشروط وأسس تعاقدية جديدة للقانون والدستور، والحقوق والواجبات، والمواطنة والهوية، والسلطة والطاعة. كما جاءت بعض الإصلاحات نتيجة مطالبات وضغوط من الخارج (بني سلامة، ٢٠٠٧، صفحة ١٥٢).

وتؤكد أغلب الأدبيات السياسية أن قانون الانتخاب يُعدّ من أهم الركائز الأساسية لبناء الديمقراطية وممارستها وترسيخها، ومؤشراً مهماً على قياس التنمية السياسية، ودرجة التحول الديمقراطي. فبناء الديمقراطية والحفاظ عليها يعتمد على تحصيل الدعم الشعبي أو الإرادة الشعبية عبر المشاركة في الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، ومن خلال وجود مجلس نيابي قادر على تشريع القوانين ومراقبة الحكومة ومحاسبتها على أعمالها. وتُعدّ الانتخابات أهم الآليات المعززة لقضية المشاركة السياسية على اعتبار أنها تعكس السلوك السياسي لمشاركة المواطنين في إدارة شؤون الدولة والحكم بطريقة غير مباشرة، وبوصفها وسيلة لتجديد شرعية النظام السياسي، ولتحقيق مستوى عالٍ من التوافق السياسي والاجتماعي بين مجموع التيارات السياسية الفاعلة في الحياة السياسية (عبد القادر، ٢٠٢١، صفحة ٤٦) (أحمد، ٢٠١٦، الصفحات ٢-٣).

تم انتخاب تسعة مجالس نيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٢٠ وفقاً لعدة قوانين انتخابية وتعديلاتها. ففي انتخابات عام ١٩٨٩ اعتمدت الدولة الأردنية نظام القائمة المفتوحة، وبين الأعوام ١٩٩٣-٢٠١٠ اعتمد نظام الصوت الواحد، في حين تم اعتماد النظام المختلط في انتخابات عام ٢٠١٢، الذي أقر للناخب صوتين: صوت للدائرة المحلية وآخر للدائرة الوطنية المغلقة. وفي انتخابات ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ تم اعتماد نظام القائمة النسبية المفتوحة أو التمثيل النسبي، بحيث يقوم الناخب بالإدلاء بصوته لقائمة واحدة فقط من القوائم المرشحة أولاً، ثم يصوت لكل واحد من المرشحين ضمن هذه القائمة أو لعدد منهم (العواملة، ٢٠٢٠، الصفحات ٧٧٣-٧٧٥) (الخوالدة، ٢٠١٧، صفحة ١٤٧).

أما بخصوص قانون الانتخاب الأردني لعام ٢٠٢٢ الذي بموجبه ستجرى انتخابات المجلس النيابي العشرين، فإنه يهدف إلى تطوير السلوك الانتخابي ليكون الاختيار على أساس البرامج لا الأفراد، ضمن ثلاث مراحل، تبدأ بنسبة ٣٠% من مقاعد البرلمان للأحزاب والتحالفات الحزبية، وصولاً إلى نسبة ٦٥% خلال السنوات العشر المقبلة (أي أن نسبة تمثيل الأحزاب السياسية في المجلس النيابي الثاني والعشرين لا تقل عن ٦٥%). وينشئ القانون دائرة عامة للأحزاب تتكون من (٤١) مقعداً، ويحافظ في الوقت نفسه على المكتسبات على مستوى الدوائر المحلية (٩٧) مقعداً، كما يمنح القانون صوتين للناخب مع النص على نسبة الحسم (عتبة)، وتخفيض سن الترشح إلى (٢٥) سنة، إضافة إلى فرض عقوبات مشددة على الجرائم الانتخابية (قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، الجريدة الرسمية، العدد (٣٧٨٢).

كما أن التعديلات والتغييرات على قوانين الانتخاب الأردني (القائمة المفتوحة، والصوت الواحد، والقائمة الوطنية، والقائمة الوهمية، والقوائم النسبية المفتوحة وغيرها) أسهمت في تعزيز دور العشيرة السياسي، أي تعزيز الثقافة الفرعية التقليدية العشائرية على حساب إقامة بُنى سياسية وطنية مؤسسية وديمقراطية، وتراجع اتجاهات الأفراد وقيمهم وسلوكاتهم للشأن السياسي والمشاركة في الانتخابات (ربيحات، ٢٠٢١). كما أسهمت في إفراز مجالس نيابية غير قادرة على إحداث نقلة نوعية في العمل التشريعي والرقابي، وفي تحسين الوضع المعيشي للمواطن الأردني، الأمر الذي انعكس سلباً على عدم وجود نخب سياسية حقيقية داخل المجالس النيابية السابقة، وأضعف تجذر الحياة الحزبية البرلمانية، أو التمثيل الحزبي في المجالس النيابية السابقة.

فقط (٢%) من الأردنيين يفكرون في الانضمام إلى الأحزاب السياسية (مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٦ آب ،٢٠٢٢، ٤)، وفقط (١٢%) يثقون بالأحزاب السياسية، مقابل (١٧-٢٠%) يثقون بمجلس النواب الأردني (مركز الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٢٢، ٤)، أي أن المزاج العام أصبح لا يرى في مجلس النواب والأحزاب السياسية مدخلاً حقيقياً في صنع السياسات العامة أو في الإصلاح السياسي، أو حتى في التعبير عن مصالح الشعب ومطالبه واحتياجاته، كما أن مجلس النواب الأردني من وجهة نظر أغلب المواطنين الأردنيين تحول إلى مجرد أداة توظفها الحكومة لتمرير قراراتها السياسية وقوانينها، بدلاً من أن يكون له دور مهم في عملية بلورة وترجمة المشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع في شكل مطالب تعرض على الحكومة، مما أسهم في تفاقم أزمة ثقة المواطن بمجلس النواب والحكومة.

المبحث الثاني:

معوقات/ تحديات المشاركة السياسية

لا بد من الإشارة إلى أن معوقات المشاركة في الانتخابات النيابية كثيرة ومتعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، وتحاول دراستنا عرض بعض هذه المعوقات التي أثرت سلباً في سلوك الناخبين، وفي تكريس حالة من الإحباط في واقع المجتمع الأردني، ومنها (بني سلامة، ٢٠٠٧، الصفحات ١٥٨-١٦٢) (أبو حمود، ٢٠١٦، الصفحات ٢٣٢-٢٣٣):

١- أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع:

أهم ما يميز البيئة السياسية الأردنية منذ بداية عملية التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ وحتى وقتنا الحاضر هو: أولاً سيطرة الحكومات الأردنية المتعاقبة، والأجهزة والمؤسسات البيروقراطية (أو ما يسمى بحكومة الظل أو قوى الشد العكسي، أو القوى الخفية) مثل الأجهزة الأمنية والديوان الملكي على القرارات في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم (أبو رمان، ٢٠١١) (عبيدات، ٢٠١٢)، وثانياً ضعف التعاون بين الحكومة ومجلس النواب في صياغة السياسات العامة وفق معايير موضوعية، وثالثاً نمو ظاهرة الفساد بأشكاله كافة نتيجة ضعف آليات الرقابة المؤسسية، وغياب أو ضعف المساءلة والمحاسبة الجادة، فضلاً عن تغليب الاعتبارات والمصالح الشخصية في مختلف المجالات والمستويات على المصلحة العامة. كل ذلك أسهم في فقدان المواطن الأردني الثقة بمؤسسات الدولة، وخاصة الحكومة ومجلس النواب، وجدوى العمل السياسي والإصلاحات السياسية(الشرعة، ٢٠٠٦، الصفحات ٥٥-٨١) (عبيدات أ.، ٢٠٠٦، الصفحات ١٤٣-١٤٤)، وبالتالي لم تحقق الإصلاحات السياسية الأهداف المرجوة منها، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية للمواطن الأردني، وتعزيز ثقته بالدولة ومؤسساتها. وتشير نسب المشاركة في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠٢٠، وانتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات لعام ٢٠٢٢، إلى تراجع مشاركة المواطنين فيها بشكل مقلق، إذ لم تتجاوز نسبة التصويت فيها(٣٠%)، أي أن حوالي (٧٠%) من الأردنيين لم يشاركوا في الانتخابات، في الوقت الذي تراوح فيه أزمة الأحزاب السياسية مكانها، وما زال الأردنيون عازفين عن الانتساب إليها.

إن ترميم العلاقة بين المجتمع والدولة يبدأ بمأسسة المشاركة السياسية في إطار بيئة ديموقراطية، ويستوجب الاعتراف بضرورة الترابط والتعاون والشراكة الحقيقية الفاعلة للحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تطلب ذلك بالضرورة العمل على ترسيخ مفهوم المواطنة بأبعاده القانونية والسياسية، والالتزام بهذا المعيار في علاقة الدولة بالمواطنين، وذلك لتعزيز قيم الولاء والانتماء للوطن، وتعزيز عملية المشاركة السياسية الحقيقية، وليس التقليدية العشائرية القبلية والمناطقية، إضافة إلى الالتزام بمبدأ سيادة القانون بعيداً عن سيادة الغلبة والاستقواء الفردي والعائلي والأمني.

في وقتنا الحاضر نشعر بأننا في أمس الحاجة لإعادة الثقة والعلاقة التفاعلية التشاركية الحقيقية بين السلطة السياسية والمجتمع على أسس صحية عقلانية واقعية تضع حداً لتفرد الحكومات باتخاذ القرارات، وتنطلق من

اعتبار المواطنة قيمة اجتماعية وأخلاقية، وممارسة سلوكية يُعبّر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك سياسي حقيقي لأهمية معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، ودون تمييز بينهم بسبب العشيرة، أو القبيلة، أو الموقع الجغرافي، أو العرق.

وفي ظل جائحة كورونا انفردت الحكومة الأردنية بالمشهد العام بعد تفعيل قانون الدفاع، وغيبت مجلس النواب بشكل كامل، بدلاً من التشاور والشراكة والتعاون مع المجلس، وخاصة في الأمور المتعلقة بتداعيات الجائحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي فاقم أزمة ثقة المواطن الأردني بمجلس النواب وأدائه، كما أسهم في تدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٠ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، تقرير حالة البلاد ٢٠٢٠، ٨٦١-٨٦٣). وقد ظهر في استطلاع الرأي حول قانون الانتخاب عام ٢٠٢١ الذي نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن ما نسبته (٣٣%) فقط يثقون بحكومة الدكتور بشر الخصاونة، وبأنها قادرة على تحمل مسؤولياتها، في مقابل ذلك أفاد (٧١%) من الأردنيين بأنهم غير متفائلين بأداء الحكومة، و(٨٥%) يرون بأن السياسات والإجراءات الاقتصادية الحكومية فشلت في التخفيف من الأعباء الاقتصادية أو الحد من ارتفاع الأسعار أو التقليل من نسب البطالة والفقر، وبأن الأوضاع الاقتصادية في الأردن تسير في الاتجاه السلبي (مركز الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٢٢، ٤). وفي استطلاع آخر للمركز أفاد بأن (٢٧%) من المستجيبين سيقومون بالتصويت في الانتخابات النيابية المقبلة، كما أن (٧٣%) من أفراد عينة الدراسة غير راضين عن أداء مجلس النواب الأردني الحالي (التاسع عشر) (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٦ يوليو ٢٠٢١، ٥).

٢- ضعف الثقافة السياسية:

تلعب العوامل الثقافية دوراً مهماً في دفع مسيرة الإصلاح أو التحول الديمقراطي إلى الأمام أو إعاقتها، فمن خلالها يكتسب الأفراد المعرفة والمهارات والمواقف والاتجاهات والقيم والدوافع التي تؤثر بشكل كبير في طرق تفكيرهم وتطورها، وبالتالي تحفزهم وتشجعهم على المشاركة في الشأن السياسي، أو تعيق مشاركتهم لإحساسهم بعدم الجدوى من مشاركتهم في الشأن العام (بني سلامة، ٢٠٠٧، صفحة ١٦٠).

ويتفق علماء السياسية على أن الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية فحسب، ولكنها أيضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر وسلوكيات تشجع وتحفز على الممارسة السياسية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين (المنوفي، ١٩٨٥، صفحة ٦٥).

وتشكل الثقافة السياسية حلقة وصل مهمة بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى، ففي الوقت الذي يقوم فيه النظام السياسي بصياغة المخرجات، فإن المجتمع يُسهم بصياغة المدخلات، ومن ثم التفاعلات والاستجابة للمخرجات، لذلك على النظام السياسي أن لا يغفل عن البنية الفكرية والثقافية للمجتمع

(محمد و.، ٢٠١٤، صفحة ١٢١). ولكي تؤدي الثقافة السياسية دوراً مهماً في عملية بناء الدولة والديمقراطية، فإن ذلك يعتمد على مدى الشرعية التي يستمدها النظام السياسي من الشعب، وعلى درجة مأسسة النظام للسلطة في مؤسسات الدولة كافة، ومدى قدرة النظام على تكريس وتطبيق دولة القانون، وإحداث تنشئة اجتماعية وسياسية موازية للثقافة السياسية وداعمة لأهدافها، إضافة إلى تشكيل هوية وطنية جامعة على أساس الشراكة الحقيقية الفاعلة بين مكونات وشرائح المجتمع كافة، تكون فيها الكفاءة والمواطنة المعايير الأساسية لتحديد الأدوار والمراكز لمختلف المواطنين (محمد و.، ٢٠١٤، الصفحات ١٢١-١٢٢) (نوير، ٢٠١١، الصفحات ٨-٩).

وتعرف الثقافة السياسية بأنها مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والمواقف والممارسات والقيم والمعتقدات والأنماط السلوكية التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، أو التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة السياسية (نوير، ٢٠١١، الصفحات ١٢-٢٦). ولأن أغلب أفراد المجتمع الأردني يشعرون بأنهم غير قادرين على التأثير في مجريات الحياة السياسية، سواء من خلال توجيه النقد البناء للمسؤولين السياسيين حينما يخطئون دون خوف من عقاب أو ملاحقة أمنية، أو من خلال إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع، ومع الاقتناع بأن لا قيمة لهذا الرأي (المنوفي، ١٩٨٥، صفحة ٦٧)، فالسلبية السياسية هي الشعور العام لدى الأكثرية من أفراد المجتمع الأردني، وهذا ما نلاحظه من قراءة نسب المشاركة في الانتخابات، أو الانتساب للأحزاب السياسية. ضعف الثقافة السياسية أدى إلى تراجع ثقافة الحوار والتسامح، وتبادل الأفكار والآراء داخل المجتمع، وخاصة في ظل تراجع حيز تأثير الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية على توجيه الرأي العام. فلم تتمكن هذه المؤسسات حتى وقتنا الحاضر من تنشئة المواطنين على مسلكيات وقيم المواطنة الصالحة والمسؤولية المجتمعية، وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام، الأمر الذي زاد من فقدان ثقة المواطن بهذه المؤسسات. يضاف هنا انشغال المواطن الأردني بمتطلبات حياته اليومية، وتزايد نسب البطالة والفقر، إضافة إلى الإشكالية البنيوية التي تعاني منها الثقافة السياسية والناتجة عن موروث أمني وسياسي واجتماعي، والخوف من كل ما هو سياسي، كل ذلك من شأنه أن يكون سبباً في ضعف الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني.

إن التأسيس لثقافة سياسية جديدة، ووعي مجتمعي جديد، وتجسيده على أرض الواقع يُعدّ من أهم التحديات التي تواجه النظام السياسي الأردني في وقتنا الحاضر، لكونها أساس أي إصلاح سياسي وقانوني واقتصادي واجتماعي، فأي عملية إصلاح لا تستند إلى سند ثقافي يكون مصيرها الفشل، كما أن بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية من شأنها زيادة الشعور الوطني للمجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة، بدلاً من ولاءات وانتماءات متعددة، ومن ثم تكوين وحدة مجتمعية تلتف حول النظام السياسي والوطن.

٣- تردي الأوضاع الاقتصادية:

تعدّ الظروف المعيشية والاقتصادية للمجتمع من أكثر المتغيرات التي تؤثر في السلوك السياسي للمواطن الأردني. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أغلب المواطنين الأردنيين أسهمت وبلا شك في إعاقة مشاركته السياسية، وخاصة في الانتخابات النيابية. فالمواطن يرى ضرورة قيام الحكومة بجملة من السياسات والإجراءات الاقتصادية التي من شأنها التخفيف من تلك الأعباء المعيشية، والحد من ارتفاع الأسعار، وتقليل نسب البطالة والفقر. وفي استطلاع للرأي العام الأردني الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية حول حكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور عامين على تشكيلها، أفاد (٨٥%) من الأردنيين بأن السياسات والإجراءات الاقتصادية الحكومية قد فشلت في التخفيف من تلك الأعباء، وفي تقليل نسب البطالة والفقر، وبأن الأوضاع والأمور في الأردن تسير في الاتجاه السلبي أو الخاطئ (مركز الدراسات الاستراتيجية، أكتوبر ٢٠٢٢، ٥).

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هناك جملة من الظروف والأزمات الاقتصادية الصعبة في الأردن رافقت مرحلة التحول الديمقراطي منذ العام ١٩٨٩، وفي ضوء ذلك تبنى الأردن برامج أو خطط الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال التقليل من الاختلالات الداخلية والخارجية، المتمثلة بارتفاع عجز الموازنة العامة ونسب المديونية، والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وإعادة الثقة بالدينار الأردني (شتيوي و العساف، ٢٠١٧، صفحة ١١).

تميزت فترة استلام الملك عبدالله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩ وميوله واهتمامه بالشأن الاقتصادي، والتحول نحو القطاع الخاص، وخصخصة مؤسسات الدولة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة مستقلة وموازية لمؤسسات الدولة، مما أدى إلى تفاقم أزمة الترهل الإداري والبيروقراطية في القطاع العام، الأمر الذي فاقم من مشكلة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (السرحان و الشدوح، ٢٠١٩، الصفحات ٥٠٢-٥٠٣)، هذا يشير إلى أن الحكومات والمجالس النيابية الأردنية المتعاقبة عجزت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي عن إيجاد حلول جذرية واقعية لمواجهة الظروف الاقتصادية المعيشية الصعبة للمواطنين الأردنيين، مما أسهم في تزايد عدم ثقة المواطن بالحكومة والبرلمان، وعدم الجدوى من المشاركة في الانتخابات.

ووجدت الحكومة الحالية والقادمة نفسها أمام أيام عصيبة فيما يتعلق بتحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطن الأردني، وتحسين الرواتب والأجور، وإيجاد فرص عمل للحد من معدلات البطالة والفقر المرتفعة، مما قد يسهم في تقليل فجوة الثقة المجتمعية المتدهورة بازدياد في الحكومات والمجالس النيابية الأردنية.

٤- العشيرة/ القبيلة:

يُعدّ المجتمع الأردني كما هي بقية أغلب المجتمعات العربية قبلياً عشائرياً في جزء كبير من تركيبته، فالعشيرة أو القبيلة تُعدّ مكوناً اجتماعياً له دور سياسي مهم، إضافة إلى دوره الاجتماعي. فما زالت العشيرة تمثل العامل الحاسم في الانتخابات النيابية الأردنية، ويكفي أن يكون الشخص المرشح للانتخابات مرشحا للعشيرة ليضمن مقعداً في مجلس النواب، فأصبح الولاء القبلي العشائري بديلاً عن الولاء للدولة، مما جعل النائب في كثير من الأحيان ممثلا للعشيرة أكثر من تمثيله للوطن، حيث فرضت العشائرية على النواب الالتزام بتقديم الخدمات والمطالب لعشائرهم، على حساب مهمة النائب الأساسية من عمل تشريعي ورقابي، كما يضطر النائب العشائري في كثير من الأحيان إلى مجاملة السلطة التنفيذية وصرف وغض النظر عن كثير من تجاوزاتها من أجل تحقيق مطالب عشيرته وخدماتها (عفيف، ٢٠١٣، الصفحات ١٤٧-١٤٨). وتقوم العشائر الأردنية بإجراء انتخابات فرعية داخلية لاختيار مرشح العشيرة لخوض الانتخابات النيابية، ودون منع أو ممانعة من الحكومات الأردنية التي تريد تحقيق نسب مقبولة في المشاركة في الانتخابات النيابية.

فنجاح العدد الأكبر من المرشحين في مجلس النواب بناءً على ثقلهم العشائري، وليس على أساس القدرة والخبرة والكفاءة، يؤكد أن العشيرة جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي، ومن القوى المسيطرة في عملية الإصلاح. ولا ننكر هنا بأن العشائر الأردنية لعبت دوراً محورياً ورئيساً منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١م، وأسهمت على مر العقود السابقة في دعم ومساندة النظام السياسي الأردني، وعلينا التسليم أيضاً بأنها كمؤسسات اجتماعية مقدرة ومحترمة، ودورها أساسي في المحافظة على تماسك ووحدة المجتمع، وحاضنة اجتماعية لأفرادها، ولكن تحويل الدولة المدنية الحديثة لبنية عشائرية تنشأ عنها السلطات والنفوذ والمناصب هو تناقض لمفهوم دولة القانون والمؤسسات، ولمفهوم المواطنة، والمساواة وحقوق الإنسان. كما أن إشكالية البنى العشائرية والقبلية المتجذرة في المجتمع الأردني تقف عائقاً للعملية الإصلاحية في الأردن في أغلب الأوقات بسبب العقلية التي تنظر للوطن من باب المحاصصة والغنيمة وتقاسم المناصب وتوزيعها.

لقد أسهمت قوانين الانتخابات النيابية في حدوث انشقاقات في العشيرة الواحدة من خلال الترشيحات المتضادة بين أبنائها في ذات الدائرة الانتخابية. ولا ننكر ضرورة التنافس بين المرشحين، فهذا حق كفله الدستور، وحرية للإنسان في اختيار من يراه مناسباً، لكن في ظل وجود عدد من المترشحين من ذات العشيرة لأسباب قد تكون لها علاقة برغبة مرشح ما بالضغط على مرشح آخر من أقاربه للانسحاب، أو لكونه يشعر أنه الأفضل والأنسب، أو لإرباك العشيرة على خلفية عدم اختياره، تسبب ذلك بمشاكل اجتماعية وخلافات عميقة داخل العشيرة. حيث أصبحت هناك ظاهرة تسمى (الإجماع العشائري) يفوز فيها أحد أبناء العشيرة، وتقوم في أغلبها على التنافس بين (أفخاذ) العشيرة الواحدة، وأدى ذلك إلى مزيد من الانقسامات الاجتماعية (أبو طير، ٢٠٠٧).

إن تحقيق عملية الإصلاح السياسي يحتاج إلى بناء مؤسسات مدنية قادرة على استيعاب الأفراد وثقافتهم، وإشراك المواطنين في اتخاذ القرارات، وحماية وتعزيز سيادة القانون، وذلك بترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، بعيداً عن سيادة الاستقواء الفردي والعشائري (شتيوي، ٢٠١٩) (المنسي، ٢٠١٧).

ولا بد من أن ندرك أن العشيرة أو القبيلة لا يمكن أن تسهم في تحقيق عملية الإصلاح وبناء الدولة المدنية الحديثة ومؤسساتها القادرة على استيعاب الأفراد وثقافتهم. فالإصلاح السياسي يستهدف تطوير واستحداث نظام سياسي تقدمي عصري، يستمد أصوله الفكرية من نسق فكري ينسجم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، وزيادة معدلات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعّال، وذلك من خلال ترسيخ فكرة المواطنة الحقة، وتدعيم قوة وقدرة وكفاءة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تحقيق التكافل والتضامن والاستقرار داخل المجتمع. إن تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة يُعدّان من أهم الأهداف لتحقيق التماسك والترابط والتكامل والاندماج للفئات المتنوعة المكونة للمجتمع، لإيمان أفراد المجتمع بأنهم يتمتعون بهوية مشتركة، وأنهم قادرون على الدفاع عنها وحمايتها مقابل أداء واجباتهم والتزاماتهم تجاه الدولة. والمواطنة بمعناها الحقيقي هي مجموعة الحقوق والمسؤوليات التي تربط الأفراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلافات بينهم (الاختلافات في الدين، أو العرق، أو العقيدة، أو القرابة، أو الانتماءات الثقافية...الخ)، والمواطنة هي مصدر شعور الأفراد بالولاء والانتماء بما يشجعهم على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير فيها. والمواطنة الحقيقية هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع كاملاً، وبالتالي تعزيز الوحدة الوطنية. وفي غياب المواطنة الحقيقية تبرز الانتماءات الفرعية التقليدية كمنظم للعلاقة بين الأفراد والسلطة، وتصبح هذه الانتماءات هي الوسيط بين الفرد والسلطة وهي العائق بينهما (مثل الانتماء للعشيرة، والقبيلة، والعائلة، والطائفة، وبلد الأصل، وغيرها من الانتماءات العضوية أو الفرعية التقليدية العشائرية) (القطاطشة و العدوان، ٢٠٠٤، الصفحات ٦٢-٦٥). والنتيجة لذلك هي تفكك المجتمع وغياب الاندماج والتكامل الوطني، وتآكل الثقة في السلطة، كما تحول هذه الانتماءات دون الارتقاء إلى برنامج سياسي يؤدي إلى تطور سياسي مؤثر.

المبحث الثالث:

الانتخابات النيابية الأردنية خلال الفترة 2013-2020

أولاً: الانتخابات النيابية الأردنية قبل العام ٢٠١٣

مثلت الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٨٩ بداية جادة وحقيقية لعملية الإصلاح السياسي في الأردن، مما أسهم في ميلاد مجلس نيابي فيه مظاهر التعددية السياسية التي اشتملت على تيارات سياسية إسلامية وقومية ويسارية ومُحافظة، ومارس المجلس دوراً سياسياً بارزاً في رسم خريطة الإصلاح السياسي الأردني وفي عملية التحول الديمقراطي، ففي عهده تم إصدار قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٩٢، وقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، وقانون الدفاع لسنة ١٩٩٢، وقانون محكمة العدل العليا لعام ١٩٩٢، كما استطاع البرلمان إلغاء القوانين الاستثنائية ورفع الأحكام العرفية (زيدان، ٢٠٠٧). وفي هذه الانتخابات طبّق الأردن نظام القائمة المفتوحة (الكتلة) الذي منح بموجبه الناخب الأردني الحق بانتخاب عدد من المرشحين بما ينسجم مع عدد مقاعد دائرته الانتخابية، بحيث لا يلتزم الناخب بأسماء معينة، بل وفرت له حرية الاختيار بين عدد من المرشحين (العواملة، ٢٠٢٠، صفحة ٧٧٧)، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩ (٥٤%).

تراجعت الإرادة السياسية الجادة للإصلاح السياسي بشكل واضح وملحوظ في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ١٩٩٣، وذلك بعد إصدار الحكومة الأردنية لقانون الانتخاب المؤقت رقم (١٥) لعام ١٩٩٣، وهو ما يعرف بقانون الصوت الواحد، وبموجبه أجريت خمسة انتخابات نيابية من العام ١٩٩٣–٢٠١٠. هذا القانون أسهم في تكريس العوامل الشخصية والعشائرية في بنية المجتمع الأردني على حساب التوجهات الإصلاحية السياسية الحقيقية، فمن خلال هذا القانون تمت إعادة تقسيم الأردن إلى دوائر انتخابية جديدة بحسب التركيبة العشائرية، الأمر الذي انعكس على تراجع أداء المجالس النيابية الخمسة التي تم انتخابها بموجب هذا القانون، وترك انطباعاً لدى المواطنين الأردنيين بأن المشاركة في الانتخابات لن تؤدي إلى نتائج إيجابية على صعيد حياتهم اليومية، وبأن قدرة مجلس النواب على التأثير في سياسات الحكومة أصبحت محدودة، مما أثر في تفاقم أزمة ثقة المواطنين بمجلس النواب والحكومة، وبمؤسسات الدولة بوجه عام. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا أصرت الحكومات الأردنية المتعاقبة على الإبقاء على قانون الصوت الواحد؟ السبب وراء هذا الإصرار لأنه يتيح التمثيل الحقيقي للقوى السياسية والاجتماعية المتنافسة في الانتخابات. إلا أن العديد من الخبراء والمحللين السياسيين والقانونيين يرون أن موقف الحكومة ليس صحيحاً إلاّ إذا كان عدد ممثلي كل محافظة يعكس الثقل النسبي الديموغرافي لسكانها، وإذا كان تقسيم كل محافظة إلى دوائر يمثل بشكل عادل عدد المقاعد الخاصة لها في البرلمان (ياغي، ٢٠١٢) دليل المؤسسة الدولية للانتخابات الديمقراطية (IDEA، ٢٠١٠، صفحة ١٨٩)، كما يرى بعضهم بأن قانون الصوت الواحد جاء بهدف استبعاد أو إقصاء أو تهميش الأحزاب السياسية العقائدية، وبالأخص حزب الإخوان المسلمين أو ما يسمى بجبهة العمل الإسلامي، من الوصول إلى قبة البرلمان، وقد تم تحقيق هذا الهدف وإلى حد كبير (فريحات، ٢٠٢١، صفحة ٧).

وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ (٥٥%)، في حين أنها بلغت (٤٧%) في انتخابات ١٩٩٧، وفي انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر لعام ٢٠٠٣ (٥٨,٨٧%)، وهي أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات النيابية منذ العام ١٩٨٩، أما في عام ٢٠٠٧ تراجعت النسبة إلى (٥٧,٥%)، لتعاود الانخفاض في انتخابات عام ٢٠١٠ إلى (٥٣%) (السليم، ٢٠١٩، صفحة ١٨٨) (العواملة، ٢٠٢٠، صفحة ٧٧٧) (عفيف، ٢٠١٣، صفحة ١٤٤) (عتيق، ٢٠٠٤).

ثانياً: الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣:

دخلت الحياة السياسية في الأردن مرحلة جديدة بانتخاب مجلس النواب السابع عشر التي جرت يوم الثالث والعشرين من كانون ثاني / يناير ٢٠١٣، كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي تجرى في الأردن منذ التعديلات الدستورية التي تمت في سياق عملية الإصلاح التي كانت نتيجة طبيعية لما يسمى "الربيع العربي"، كما جاء هذا البرلمان نتيجة لأول قانون انتخاب دائم في الأردن يعتمد النظام الانتخابي المختلط، الذي يجمع ما بين الصوت الواحد للناخب في الدوائر الانتخابية المحلية، وصوت آخر يمنحه الناخب لقائمة مغلقة على مستوى المملكة[1]،(الدائرة الوطنية أو العامة على أساس التمثيل النسبي)، وذلك في إطار محاولة النظام السياسي تحفيز الأحزاب السياسية ودفعها لمزيد من المشاركة، وجديته في معالجة الكثير من الثغرات التي كانت موجودة في قوانين الانتخاب السابقة، ومنها التخلص من قانون الصوت الواحد، وتوسعة الدوائر الانتخابية التي طالما كانت مطلباً لجميع الأطياف السياسية والشعبية (الخزاعلة، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٥). وتمت الانتخابات لعام ٢٠١٣ لأول مرة في تاريخ الأردن تحت إشراف وإدارة الهيئة المستقلة للانتخابات بدلاً من وزارة الداخلية، إضافة إلى أن هذه الانتخابات جرت في خضم ضغوطات وتحديات داخلية وخارجية منها: غياب الاستقرار الاقتصادي، واستفحال ظاهرة الفساد داخل مؤسسات الدولة، وارتفاع وتيرة العنف المجتمعي، وغياب مبدأ التداول السلمي على السلطة والاضطرابات الإقليمية الحادة خاصة في سوريا (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣) .

في ضوء هذه التحديات توجه الأردنيون إلى صناديق الاقتراع يملؤهم الأمل في إيجاد مؤسسة برلمانية قادرة على القيام بدورها التشريعي والرقابي بكل شفافية، وقادرة على تحديد السياسات والقرارات التي ستؤثر في حياة كل مواطن، وأن البرلمان مؤسسة بإمكانها معالجة القضايا ذات الأولوية بما فيها الصعوبات الاقتصادية والفساد.

[1] نشر القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢ في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥ في العدد (٥١٦٩) ص ٣٤٤٢، تجدر الإشارة هنا إلى أن القانون رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢ نص على أن عدد أعضاء القائمة العامة أو الوطنية هو (١٧) من أصل (١٥٠)، وقام الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بتعديل القانون بزيادة (١٠) مقاعد إضافية للقائمة العامة ليصبح العدد(٢٧) من أصل (١٥٠) المادة (٨) من قانون الانتخاب الأردني رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢، حول تقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية انظر: قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢، الجريدة الرسمية الأردنية ص. ٢٩٩٥-ص. ٢٢٩٨.

استطاعت هذه الانتخابات أن تستقطب عدداً كبيراً من المرشحين للمنافسة على مقاعد البرلمان، إذ تنافس (١٥١٨) مرشحاً على (١٥٠) مقعداً هي إجمالي مقاعد مجلس النواب الأردني السابع عشر، وقد يكون السبب وراء ذلك هو تأكيد وحرص الحكومة والهيئة المستقلة للانتخابات على إجراء انتخابات حرة ونزيهة دون تدخّل من الحكومة والأجهزة الأمنية في العملية الانتخابية، كما أن تبني الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لأول مرة فكرة " الحكومة البرلمانية" والتشاور مع مجلس النواب وكتله السياسية قبل تعيين رئيس الوزراء، أعطى المرحلة السياسية في ذلك الوقت دافعاً قوياً للافتراض بأن المملكة تتجه إلى "الملكية البرلمانية"، وهذا ما أكده الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في ورقته النقاشية بعنوان "تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة الأردنيين"، التي تضمنت خطته لتطوير حكومة برلمانية بعد انتخابات ٢٠١٣ (ابن الحسين، ٢٠١٣).

وقد بلغت نسبة التصويت الرسمية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣ (٥٦,٦٩%) وفقاً لما أعلنته الهيئة المستقلة للانتخابات (الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠١٣، ٩٥). والسبب وراء ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت يعود إلى تأكيد الحكومة إجراء انتخابات حرّة ونزيهة ودون أي تدخل من جهتها، ووجود القوائم الوطنية ساعد في زيادة الإقبال على الانتخابات تحت تأثير الضغوطات القبلية، كما أن وجود الهيئة المستقلة للانتخاب كان أبرز الأسباب لزيادة نسبة التصويت.

أما بخصوص قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢، فلم يدعم إنشاء تحالفات سياسية قائمة على برامج تخص قضايا وطنية، أو على أيديولوجيات معينة، مما جعل من الصعوبة على البرلمان أن يقدم مقترحات بناءة للسياسات، أو يلعب دوراً فاعلاً في مراقبة أداء الحكومة.

وهذا ما ظهر في تركيبة مجلس النواب السابع عشر الذي طغت عليه العشائرية والجهوية، والمقاولين، والرأسماليين، والمتقاعدين العسكريين وتجار الأصوات الانتخابية، وغابت البرامج الانتخابية الإصلاحية، والنخبة السياسية الحقيقية (غنيمات، ٢٠١٣) (الطويسي، ٢٠١٣) (المنسي، ٢٠١٣)، فبدلاً من تشجيع الأحزاب السياسية والتحالفات السياسية على خوض الانتخابات فإن قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢ شجع على تشكيل قوائم نسبية قائمة على النفوذ الشخصي والعشائري، وبالتالي إحباط عزيمة الأحزاب للقيام بجهودها على المستوى الوطني. لقد تحولت التعددية السياسية في الأردن، حتى بعد الحراك الأردني منذ بداية عام ٢٠١١، إلى صراع داخل القبيلة أو العشيرة من أجل الوصول إلى البرلمان (كتاب، ٢٠١٣) (بدارين، ٢٠١٣).

وقد أسهمت القوائم النسبية في قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢ في تعزيز الهويات الفرعية، وأحكمت سيطرة العائلات والمال السياسي على مفاصل عملية التشريع، وكشفت عيوب المجتمع الفارقة (مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣). فمن خلال القوائم النسبية ظهر المال السياسي بصيغة جديدة تتمثل بشراء المرشحين،

بل وشراء قائمة كاملة، بدلاً من اقتصاره على شراء الأصوات (الخزاعلة، ٢٠١٥، الصفحات ١٩٢-١٩٣) (الصالح، ٢٠١٢).

ثالثاً: الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦

جرت الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦ بموجب قانون الانتخاب رقم (٦) لعام ٢٠١٦، الذي اعتمد نظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة للترشح للبرلمان لأول مرة في تاريخ الأردن. وجاءت القائمة النسبية المفتوحة في محاولات من الحكومة لإحداث تغييرات إصلاحية وديمقراطية حقيقية في الدولة الأردنية، وبهدف تشجيع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات ترشحاً واقتراعاً (العدوان و العزام، ٢٠١٩، صفحة ٣١).

خفض قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦ عدد أعضاء مجلس النواب الأردني إلى ١٣٠ مقعداً بدلاً من ١٥٠ مقعداً، كما خفض عدد الدوائر الانتخابية من (٤٥) إلى (٢٣) دائرة انتخابية، وخصص القانون (١٥) مقعداً للمرأة (الجريدة الرسمية، ٢٠١٦، العدد (٥٣٨٦)).

وفي تقاليد النظم الانتخابية فإن نظام التمثيل النسبي (القائمة النسبية الفتوحة) يرتكز في الأساس على وجود بيئة حزبية سياسية، وعلى الرغم من أن هذا النظام لا يمنع الترشح المستقل، إلاّ أن الاعتبارات الجهوية والمناطقية والعشائرية طغت على تشكيل القوائم الانتخابية وعلى حساب المتغير الحزبي. كما أن قانون الانتخاب الأردني لعام ٢٠١٦ لم يسهم في تعزيز المشاركة السياسية، ومشاركة الأحزاب السياسية، وتشكيل التحالفات والكتل سواء في الترشح أو في عمل مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٦، فبدلاً من أن تشكل القائمة النسبية المفتوحة نقلة نوعية في عملية الإصلاح الانتخابي، وتعزيز مشاركة المواطنين في الانتخابات ودور الأحزاب، تحولت القائمة إلى تنافسٍ فردي بين أعضاء القائمة الواحدة، وصل إلى حد الخلاف والتنازع (المركز الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٧، ٥٩-٦٠). وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب الثامن عشر لعام ٢٠١٦ (٣٦%) (الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠١٦، ١٣٣) .

رابعاً: الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٠

انتخب مجلس النواب التاسع عشر عام ٢٠٢٠ وفقاً لقانون الانتخاب لعام ٢٠١٦، بمعنى الاعتماد على نظام القائمة النسبية المفتوحة، وأجريت الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٠ في ظل جائحة كورونا. وتميزت انتخابات ٢٠٢٠ في ارتفاع أعداد المترشحين والمترشحات، وعدد القوائم الانتخابية، مقارنة بالانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، إذ خاضها ١٦٧٤ مترشحًا ومترشحة ضمن ٢٩٤ قائمة، مقارنة بـ ١٢٥٢ مترشحاً ومترشحة خاضوا

انتخابات العام ٢٠١٦ (الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠٢٠، ٤٧،٥٦). وحسب الأرقام الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، فإن عدد الحزبيين الذين ترشحوا للانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٠، زاد على ٣٣٠ مترشحًا ومترشحة، يمثلون ٤١ حزباً من أصل ٤٨ عدد الأحزاب المسجلة في المملكة، مما يفوق عدد الحزبيين الذين ترشحوا للانتخابات الماضية. ورغم ذلك، فإن نتائج الانتخابات حملت خيبة أمل واضحة للأحزاب الأردنية التي تراجع حضورها لصالح مرشحي العشائر، حيث كانت نسبة عدد الأعضاء الذي ينتمون للأحزاب ١٦% فقط. بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٢٠ (٢٩,٩%) وفقاً للهيئة المستقلة للانتخاب (الهيئة المستقلة للانتخابات، ٢٠٢٠، ٤٧،٥٦)، ويعتقد الباحثان أن السبب الرئيس وراء انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٢٠ يعود إلى عدم ثقة المواطن الأردني بمجلس النواب، وليس لأن الانتخابات أجريت في ظل جائحة كورونا، فعلى الرغم من تحفيز الحكومة للعشائر الأردنية، وتشجيعها والسماح لها بإجراء انتخابات داخلية عشائرية إلاّ أن نسب الإقبال على الانتخابات كانت متدنية، ولم تتجاوز (٣٠%)، أي أن نسبة الذين لم يمارسوا حقهم الانتخابي تجاوز (٧٠%) .

وقد تميزت نتائج انتخابات ٢٠٢٠ بتقديم وجوه جديدة وبشكل كبير لم تألفها المجالس السابقة، إذ وصلت نسبة من وصل إلى قبة البرلمان للمرة الأولى نحو (٧٨%) أي حوالي ١٠٠ نائب من أصل ١٣٠ نائباً (مركز الحياة– راصد، ٢٠٢١، ٢٠–٢١). كما حصلت بعض العشائر على مقعدين في مجلس النواب الأردني التاسع عشر، مما يؤكد أن الصبغة العشائرية في المجلس كانت أسلوباً ممنهجاً، كما أن تلك الصبغة أثرت بشكل كبير في النتائج النهائية للانتخابات النيابية، فتراجعت نسبة التمثيل النسائي، ولم تنجح أي مرشحة عن طريق التنافس، على عكس انتخابات ٢٠١٦، التي فازت فيها خمس سيدات بالتنافس، إلى جانب مقاعد الكوتا النسائية (العزام و الشرعة، ٢٠٢٢، صفحة ٢٦٦).

جدول رقم (١)

جدول بأعداد الناخبين والمقترعين والنسب المئوية للاقتراع وأعداد الدوائر الانتخابية المحلية لكل محافظة وعدد مقاعدها في مجلس النواب[١]

	عدد المسجلين(الناخبين) في الانتخابات			عدد المقترعين في الانتخابات			النسبة المئوية للاقتراع			أعداد الدوائر الانتخابية			عدد المقاعد النيابية للدوائر المحلية لكل محافظة		
المحافظة	2013	2016	2020	2013	2016	2020	2013	2016	2020	2013	2016	2020	2013	2016	2020
العاصمة عمان	707.977	1.557.385	2.096.139	308.110	362.416	283.474	43.52	23.4	13.52	7	5	5	25	29	29
الزرقاء	276.444	581.007	655.231	132.534	145.702	121.230	47.94	27.75	21.85	4	2	2	11	13	13
البلقاء	190.106	297.818	335.921	117.670	124.614	121.849	61.90	41.8	36.3	4	1	1	10	11	11
مأدبا	71.731	106.370	119.404	50.112	50.255	53.826	69.86	48.645	45.1	2	1	1	4	5	5
إربد	451.360	748.752	841.742	268.284	319.278	309.635	59.44	42.6	23.27	9	4	4	17	20	20
جرش	72.265	107.637	122.493	51.939	62.403	62.295	71.87	58	50.9	1	1	1	4	5	5
عجلون	71.048	101.112	114.980	50.418	59.333	56.815	70.96	58.7	49.4	2	1	1	4	5	5
المفرق	58.817	95.055	109.688	43.292	50.391	49.749	73.60	53	45.4	1	1	1	4	5	5
الكرك	122.907	167.280	188.801	87.486	103.451	103.056	71.18	61.8	54.6	6	1	1	10	11	11
الطفيلة	38.115	54.638	63.067	26.831	32.574	31.067	70.39	59.6	49.3	2	1	1	4	5	5
معان	36.593	53.217	59.359	24.786	27.768	29.797	67.73	52.2	50.2	3	1	1	4	5	5
العقبة	31.641	55.819	63.891	19.723	23.817	24.127	62.33	42.7	37.8	1	1	1	2	4	4
بدو الشمال	58.867	83.914	98.026	44.416	51.023	55.571	75.45	60.8	56.7	1	1	1	3	4	4
بدو الوسط	41.790	56.102	64.666	31.251	35.587	36.661	74.78	63.4	56.7	1	1	1	3	4	4
بدو الجنوب	42.521	64.039	73.868	31.191	43.788	48.559	73.35	68.4	65.7	1	1	1	3	4	4
المجموع الكلي	2.272.182	4.130.145	4.640.643	1.288.043	1.492.400	1.387.711	56.69	36.1	29.90	45	23	23	108	130	130

[١] تم إعداد الجدول أعلاه استناداً إلى أرقام الهيئة المستقلة للانتخابات.

بحسب الجدول أعلاه فإنه وعلى الرغم من زيادة عدد المسجلين في الانتخابات في محافظتي عمان والزرقاء فإن الأرقام تشير إلى تراجع أعداد المقترعين فيهما، علماً بأن سكانهما يشكل مانسبته ٦٠% من سكان المملكة الأردنية الهاشمية، مما يشير إلى تدني نسب المشاركة الانتخابية في المحافظتين (العاصمة عمان والزرقاء)، مقارنة بباقي محافظات المملكة. وقد يرجع السبب وراء تدني نسب المشاركة فيهما لكونهما يُعدّان مركز نشاط اقتصادي مهم، حيث يعمل قطاع واسع من سكانهما في القطاع الخاص، مقارنة بمحافظات المملكة الأخرى، التي يعمل معظم سكانها في القطاع العام. كما تمتاز محافظتي عمان والزرقاء بتنوع سكاني ذات أصول مختلفة من داخل وخارج الأردن، يجعل تأثير العشيرة فيهما ضعيفا مقارنة بالمحافظات الأخرى في الأردن.

كما تشير الأرقام في الجدول إلى أن نسبة الاقتراع في انتخابات ٢٠١٣ كانت أعلى منها في العامين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠، إذ بلغت (٥٦,٦٩%)[1]، وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى وجود الهيئة المستقلة للانتخابات بدلاً من وزارة الداخلية، ولضمانها إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعدم تدخل الحكومة فيها.

إن تراجع نسب المشاركة في الانتخابات النيابية بوجه خاص يمكن تفسيره أيضاً من خلال متغيرات عدة، لعل أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطن الأردني، ونوعية الخدمات المقدمة له. ومن الواضح أن برامج أو خطط الإصلاح على اختلاف مجالاتها فقدت تأثيرها وقبولها لدى أغلب المواطنين الأردنيين للخروج من الأزمات والتحديات التي تواجههم، وبأنها أصبحت عند أغلب المواطنين من المفاهيم والموضوعات المستهلكة وغير الجاذبة.

ويرى الباحثان أن تدني نسب المشاركة الانتخابية للمواطن الأردني في محافظتي عمان والزرقاء، وباقي محافظات المملكة ترجع إلى الأسباب الآتية:

- ضعف الأداء التشريعي والرقابي لمجالس النواب الأردنية السابقة، والمركز القانوني والإداري الذي كان تتمتع بها، وعدم قدرتها على مواجهة قرارات الحكومات الأردنية المتعاقبة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات والقرارات الاقتصادية ورفع الأسعار، الأمر الذي انعكس سلباً على سلوك الناخب الأردني المتمثل بضعف الإقبال على المشاركة في الانتخابات، إيماناً منه بعدم الجدوى من مشاركته.
- تعاظم أزمة ثقة المواطنين الأردنيين بالحكومات الأردنية المتعاقبة، وبوعودها الإصلاحية وبرامجها وخططها، أسهم في تراجع نسب التصويت حتى في المناطق والدوائر الانتخابية العشائرية.

[1] الهيئة المستقلة للانتخابات: التقارير التفصيلية للانتخابات النيابية العامة للأعوام: ٢٠١٣، و٢٠١٦، و٢٠٢٠. وبخصوص النسبة المذكورة للاقتراع[في انتخابات ٢٠١٣ (٥٦,٦٩%)، فهي مذكورة في التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية ٢٠١٣، ص٩٥.

- إشكالية الهوية السياسية، والمتمثلة بشعور المواطنين بأنهم لا يملكون حقوق المواطنة كاملة، وبالتالي يرون أنفسهم غير معنيين في الشأن السياسي والمشاركة السياسية، أدى ذلك إلى عزوف بعض مكونات المجتمع الأردني عن المشاركة في الانتخابات.

تأسيساً على ما سبق نستنتج بأن تعزيز عملية المشاركة الانتخابية للمواطن الأردني بوجه خاص، ومشاركته في الأحزاب السياسية بوجه عام، يتطلب بالدرجة الأولى إعادة الثقة للمواطن الأردني بمؤسسات الدولة، وخاصة مجلس النواب والحكومة، وهذا لا يتم فقط من خلال إجراء تعديلات أو تغييرات على الدستور، أو قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية -على الرغم من أهمية ذلك-، إلاّ أنه يتطلب في المقام الأول إحداث تغييرات وإصلاحات وتحولات واقعية عملية وعلمية لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن الأردني، ولإيجاد بيئة مناسبة وحاضنة لتعزيز الثقافة السياسية له، وهذا بلا شك يحتاج إلى بناء مؤسسات سياسية وطنية حقيقية ذات مصداقية وقبول عند الشعب، وإلى تعزيز دور أدوات التنشئة الاجتماعية والسياسية على نطاق مجتمعي واسع وفي كل مراحل عمر الأجيال.

الخاتمة

عدم الاستقرار أكثر ما تميز به النظام السياسي منذ مرحلة عودة الحياة الديمقراطية أو التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ ، حيث انسحبت هذه الصفة على قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية. وشكلت مسألة اختيار قانون الانتخاب المناسب للواقع الأردني إحدى أكثر المسائل إثارة للنقاش في عملية الإصلاح السياسي الأردني منذ ذلك الوقت. إن التعديل والتغيير المتكرر لقانون الانتخاب لا يُعدّ مؤشراً إيجابياً على جدية النظام السياسي الأردني في التحول الديمقراطي الحقيقي، رغم بعض الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه إلا أنها بقيت في المحصلة بطيئة، كل ذلك يؤشر إلى أن إرادته تتجه إلى التحكم في عملية الإصلاح السياسي وتوجيهه. فهو المستفيد الأول من هذه التعديلات والتغييرات من أجل تحسين صورة الأردن أمام الغرب، وتقديمه كنموذج يحتذى به في العالم العربي.

العملية الانتخابية في الأردن ما زالت تفتقر إلى المضامين والممارسات السياسية والفكرية العقلانية الواقعية، ولم تشهد تنافساً حقيقياً بين برامج وأفكار وطروحات سياسية تخدم المصلحة العامة، وإنما طغى عليها أسلوب التنافس والتناحر بين المرشحين على أسس وتقسيمات جهوية مناطقية، وعشائرية وعائلية وشخصية. ناهيك عن خوض أغلب الأحزاب السياسية للانتخابات استناداً إلى اعتبارات وتوازنات عشائرية ومناطقية، بدلاً من البرامج والأفكار المستمدة من واقع وتطلعات المواطن الأردني واحتياجاته ومطالبه الحقيقية، وهذا يُعدّ أيضاً من المفارقات والمشكلات التي كشفت عنها الانتخابات النيابية الأردنية، مما يدلل إلى أن مشروع الإصلاح السياسي ما زال متعثراً، وأن العمل الحزبي في الأردن ما زال هشاً لترسيخ الدولة المدنية الحديثة، ويعكس ضعف فكر النظام السياسي التشريعي والاجتماعي، وعدم اتساقه وانسجامه وتكيفه مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني. كما أن أي تغيير أو إصلاح حقيقي يعني الانتقال من وضع سيء ومأزوم إلى وضع أفضل ومغاير كلياً للوضع السابق، وبالتالي فإن التغييرات المحدودة، أو الإصلاحات الشكلية الانتقائية الجزئية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل في نطاق مفهوم الإصلاح، كونه يتطلب إحداث تغييرات وتحولات جذرية عميقة شاملة ومستدامة، ومدروسة بأسلوب مرحلي وانتقالي، وبخطوات تدريجية محدودة.

ولتجاوز المشكلات والتحديات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها نحتاج في الدولة الأردنية إلى شراكة فاعلة وتعاون حقيقي بين سلطات الدولة نفسها، وبينها وبين المجتمع بمكوناته كافة، لوضع رؤية وطنية توافقية واضحة وشاملة ومتكاملة، ترتب الأولويات وتعظم الإيجابيات وتحد من السلبيات.

وعليه فإن الدراسة توصلت إلى عدد من النتائج، أبرزها:

- لم تتوقف عملية الإصلاح السياسي في الأردن منذ العام ١٩٨٩، إلا أنها لم تتفق ولم تتسق مع الوضع أو الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الأردني، ولم تحقق المأمول أو المنتظر منها، ولعل تراجع نسب الإقبال على المشاركة في الانتخابات، وتعاظم أزمة ثقة المواطنين بالحكومة ومجلس النواب أبرز دليل على ذلك. كما أنها (أي عملية الإصلاح السياسي) اتسمت أيضاً بتفرد الحكومات السابقة بها، الأمر الذي أثر سلباً في إمكانية بناء علاقة تشاركية تعاونية حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وخاصة الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية.
- إن تدني نسب المشاركة في الانتخابات النيابية بوجه خاص، والعزوف أو الضعف الكبير للانتساب للأحزاب السياسية، يعكس مدى حالة الإحباط واليأس المتراكمة في أوساط سياسية واجتماعية وثقافية متعددة، ويعكس تعزيز نمو الهويات الفرعية التقليدية، وربط الولاء والانتماء للدولة في أغلب الأحيان والأوقات بالمنفعة. أي أن عملية الإصلاح السياسي منذ العام ١٩٨٩ وحتى وقتنا الحاضر لم تسهم في إيجاد ثوابت سياسية ديمقراطية فعلية، وتغيير واقع الثقافة المجتمعية التقليدية العشائرية والقبلية والخدماتية للناخب أو المواطن الأردني.
- لم تسهم التحولات والتغييرات التي جرت على قوانين الانتخابات لمجلس النواب الأردني خلال فترة الدراسة في تعزيز إقبال المواطنين على المشاركة في الانتخابات النيابية، وهذا ما تعكسه الأرقام الرسمية لنتائج الانتخابات، مما يؤكد أن عملية الإصلاح السياسي في الأردن ما زالت ترواح مكانها في بعض المؤشرات من جهة، فهي لم تحدث تغييراً جوهرياً في مسار التحول الديمقراطي الحقيقي، وأنها تسير في الاتجاه المعاكس من جهة أخرى، مما عمق فجوة الثقة بين الدولة والمواطن من جهة، وبين الناخبين وممثليهم من جهة أخرى.

وتأسيساً على ما سبق توصي الدراسة بما يأتي:

- يجب العمل وبشكل جاد على ترسيخ مفهوم المواطنة بأبعاده القانونية والسياسية، وما يحمله من حقوق وواجبات، ودون تمييز بين المواطنين على أسس، أو اعتبارات عشائرية، أو مناطقية، أو عرقية، والالتزام بهذا المعيار في علاقة الدولة ومؤسساتها بالمواطنين؛ لأن ذلك من شأنه تعزيز عملية المشاركة السياسية الحقيقية للمواطن الأردني، إذ إنها تؤكد ذاته كأنسان حر قادر على اتخاذ القرارات أو التأثير فيها، وبأن المشاركة السياسية واجب وطني ومسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها.

- على النظام السياسي الأردني العمل الجاد من أجل بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية، تعمل على إيجاد تنشئة سياسية واجتماعية إيجابية على نطاق مجتمعي واسع، تدفع نحو تعزيز الشعور الوطني والوحدة الوطنية حول الوطن، بدلاً من تعدد الولاءات والانتماءات الفرعية التقليدية. وتحقيق هذا النوع من الثقافة السياسية يتطلب بالدرجة الأولى أن يتمتع النظام السياسي بالشرعية، من خلال رضا وقبول المواطنين لسياساته وإجراءاته وإصلاحاته.
- تطبيق القانون تطبيقاً كاملاً دون محاباة أو انحياز لفئة أو جهة ذات نفوذ، وممارسة الشفافية القانونية في تكافؤ الفرص والإجراءات الإدارية.
- على النظام السياسي التصدي بفاعلية للمشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، ومنها: مشكلة البطالة والفقر، وتدني مستوى المعيشة لأغلب المواطنين الأردنيين، وتدني نوعية وجودة الخدمات الصحية والتعليمية في أغلب محافظات المملكة.
- يعدّ قانون الانتخاب أهم الدعائم الأساسية لإنجاح عملية الإصلاح السياسي في الأردن، ومن أهم الوسائل الشرعية للتعبير الحر عن سيادة الشعب، لذلك نحن في الأردن في أمس الحاجة إلى قانون انتخاب يتناسب مع الواقع الأردني الحالي وما يعنيه ذلك من الوصول إلى مجلس نواب يمثل مختلف الأطياف والقوى داخل المجتمع، ويسهم في تشكيل حكومات على أسس ائتلافية حزبية. فلا سبيل لتطوير مؤسسة البرلمان إلاّ من خلال تجاوز العصبيات التقليدية والجهوية والعشائرية والإقليمية، واعتماد التعددية السياسية البرامجية الحقيقية من خلال الأحزاب السياسية.

المراجع:

Easton, D. (1953). *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science.* New York: Alfred A. Knopf.

IDEA. (٢٠١٠). *المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، التصميم من أجل المساواة – النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة، ط٢ ، (سرود، ل.، وتافرون، ر.، إعداد)، (يوسف،ع. مترجم).* تم الاسترداد من www.idea.int/publications/designing-for-equality/a

أ خاطر، و ع المجالي. (٢٠١٦). *الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦: دراسة سياسية وإحصائية (الحمد، ج.، والكيالي، ع.، تحرير).* عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

أ عبيدات. (١٤ ٥، ٢٠١٢). الإصلاح السياسي في الأردن هدر للوقت. *موقع عمون الإلكتروني*. تم الاسترداد من www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=120003

أحمد عبيدات. (٢٠٠٦). *الإصلاح السياسي في الأردن بين تعثر الديمقراطية وتحديات المستقبل. في: متطلبات الإصلاح في العالم العربي، (كنعان، ط.، مراجعة وتقديم)، ط١ ، ، ص ١٤١-١٥٩.* عمان – الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع،.

أحمد عفيف. (٢٠١٣). المجلس النيابي الأردني الرابع عشر ٢٠٠٣: واقع الانتخابات ومستوى المشاركة والتمثيل. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية- عمان، ١* ، الصفحات ١٣٩-١٥٩.

أسامة السليم. (٢٠١٩). أثر الأنظمة الانتخابية على ترشيح المرأة الأردنية للانتخابات النيابية وتمثيلها في المجالس النيابية ١٩٨٩-٢٠١٦،. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية- عمان، ١* ، الصفحات ١٨٢-٢٠٠.

أمين مشاقبة، و المعتصم بالله العلوي. (٢٠١٠). *الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.* عمان- الأردن: مطبعة السفير.

إيمان أحمد. (٢٠١٦). *قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي، الجزء الثاني.* المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

إيمان فريحات. (٢٠٢١). *التطور التاريخي للقوانيين الناظمة للحياة السياسية (١٩٢١-٢٠٢١م)* (المجلد ١). عمان- الأردن: مطبوعات الهيئة المستقلة للانتخابات.

ب الطويسي. (٢٧ كانون الثاني، ٢٠١٣). مجلس لأهل العشيرة. *جريدة الغد الأردنية*. تم الاسترداد من https://alghad.com

ب بدارين. (٢٩ كانون الثاني، ٢٠١٣). تحليل حول نتائج الانتخابات النيابية الأردنية. *الأردن العربي*. تم الاسترداد من id=19614&view=article&http://www.arabjo.net/index.php?option=com_content

ثامر كامل محمد. (٢٠٠٠). إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي، ٢٢* ، الصفحات ١١٠-١٣٦.

ج المنسي. (٢٦ كانون الثاني، ٢٠١٣). عاد إلى مجلس النواب السابع عشر ٥٨ نائباً من مجالس نيابية سابقة، من بينهم ٣٣ نائباً من مجلس النواب السادس عشر. *جريدة الغد الأردنية*.

ج المنسي. (١٧ ١٠، ٢٠١٧). في جدل العشيرة والدولة. *جريدة الغد الأردنية*. تم الاسترداد من https://alghad.com

ج غنيمات. (٢٧ كانون الثاني، ٢٠١٣). كلنا خاسرون. *جريدة الغد الأردنية*.

حمزة عبد القادر. (٢٠٢١). دراسة في انعكاسات الانتخابات التشريعية الجزائرية ٢٠٢١. *مجلة الأبحاث- الدراسات، رؤية تركية*، ٣ ، الصفحات ٤٥-٧٢.

خالد العدوان، و عبدالباسط العزام. (٢٠١٩). الدلالة الرمزية للقوائم الانتخابية لمرشحي انتخابات مجلس النواب الأردني الثامن عشر ودورها السياسي في تمكين الناخبين من الاقتراع. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية- عمان*، ٢ ، الصفحات ٣٠-٦٢.

د كتاب. (٣ ١، ٢٠١٣). النظام الانتخابي الأردني يحتاج إلى الإصلاح. *عمان نت*. تم الاسترداد من http://ar.ammannet.net/news/182818

رافع شفيق البطاينة. (٢٠٠٩). *الإصلاح السياسي في الأردن: رؤية للتنمية السياسية* (المجلد ١). عمان- الأردن: دار أمواج للنشر والتوزيع.

رعد عبدالكريم العواملة. (٢٠٢٠). دور قوانين الانتخابات في تمثيل الأحزاب السياسية في المجالس النيابية في الأردن بعد مرحلة التحول الديمقراطي (١٩٨٩- ٢٠١٦). *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ١ ، الصفحات ٧٧٢-٧٨٩.

ز زيدان. (٦ ٧، ٢٠٠٧). التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي. *الحوار المتمدن، العدد (١٩٦٨)*. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=101870

ص ربيحات. (٢٠٢١). الإصلاح السياسي. *جريدة الغد الأردنية*.

صالح عبدالرزاق الخوالدة. (٢٠١٧). النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦: دراسة تحليلية، ، العدد (٣)، جانفي. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، الصفحات ١٢٧-١٦٢.

ع ابن الحسين. (٨ أيار، ٢٠١٣). *"تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين"*. تم الاسترداد من موقع الملك عبدالله الثاني ابن الحسين: http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/pages/view/id/250.html

عبد المجيد العزام، و محمد كنوش الشرعة. (٢٠٠٦). اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية*، ٣ ، الصفحات ٤٨٣- ٥٠٣.

عبدالباسط العزام، و محمد الشرعة. (٢٠٢٢). المشاركة في انتخابات مجلس النواب الأردني التاسع عشر بين المحفزات والمعوقات. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية- عمان*، ١ ، الصفحات ٢٦٥-٢٨٩.

عبدالسلام علي نوير. (٢٠١١). الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية. *مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- دولة الكويت*، ١ ، الصفحات ٧-٦١.

عطالله صالح السرحان، و عماد مصطفى الشدوح. (٢٠١٩). الإصلاحات السياسية في الأردن: بين رهانات الملكية وضغوطات المعارضة والحراك الشعبي. *مجلة دراسات- العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية- عمان*، ٣ ، الصفحات ٥٠٢-٥١٥.

كمال المنوفي . (١٩٨٤). *مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة*. القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر.

كمال المنوفي. (١٩٨٥). الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت*، ٨، الصفحات ٦٥-٧٨.

ل نصراوين. (١٨ ١٢، ٢٠١٢). تطبيق الحكومة البرلمانية في الأردن بحاجة إلى تعديل الدستور. *موقع خبرني*. تم الاسترداد من catid=30&http://www.khaberni.com/more.php?newsid=88959

م أبو رمان. (٢٠١١). الإصلاح السياسي في الأردن: نحو بناء إطار نظري. تم الاسترداد من www.judran.net/?p=77

م أبو طير. (٢٤ ١٠، ٢٠٠٧). انشقاقات عشائرية. *موقع عمون*. تم الاسترداد من https://www.ammonnews.net/article/11986

م الصالح. (٢٣ ١٢، ٢٠١٢). مرشحون يتنقلون بين القوائم حسب التسعيرة. *موقع عمون الاخباري*. تم الاسترداد من http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=140051

م عتيق. (٣ ١٠، ٢٠٠٤). دراسات في الانتخابات النيابية الأردنية ١٩٩٧. *موقع الجزيرة نت*. تم الاسترداد من www.aljazeera.net/knowledgegate//books/2004/10/3

م ياغي. (٤ ١٠، ٢٠١٢). قانون الانتخاب الأردني: إصلاح أم فساد؟ . *منتدى فكره*. تم الاسترداد من lang=ar&http://fikraforum.org/?p=2743

محمد القطاطشة، و مصطفى العدوان. (٢٠٠٤). *التنمية السياسية في الأردن*. عمان: منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية في الأردن.

محمد تركي بني سلامة. (٢٠٠٧). الإصلاح السياسي: دراسة نظرية. *مجلة المنارة- جامعة آل البيت*، ٥، الصفحات ١٤٢-١٨١.

محمد كنوش الشرعة. (٢٠٠٦). *تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره. في، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن ٢٠٠٥-٢٠١٠، ط١، ص٥٥-٨١*. عمان- الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ندوات ٤٥ (مجموعة باحثين).

موسى شتيوي. (٦ ٢، ٢٠١٩). العشائر والدولة المدنية. *جريدة الغد الأردنية*. تم الاسترداد من https://alghad.com

موسى شتيوي، و علي العساف. (٢٠١٧). *برامج صندوق النقد الدولي (الأردن) ١٩٨٩- ٢٠١٦: النتائج والدروس المستفادة*. عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية.

موفق أبو حمود. (٢٠١٦). دراسة للاتجاهات نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية. *مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت*، ٢، الصفحات ٢١٧-٢٦٧.

ه ريتشارد. (٢٠٠١). *نظرية التنمية السياسية (عبد الرحمن، ح.، وعبد الحميد، م.، ترجمة)، ط١*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

وليد سالم محمد. (٢٠١٤). الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات. *المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان*، ٤٢، الصفحات ١٢١-١٣٦.

يوسف الخزاعلة. (٢٠١٥). الإصلاح السياسي وإرادة التغيير السياسة في الأردن ٢٠١٠- ٢٠١٣. *مجلة المنارة – جامعة آل البيت*، ٣ ، الصفحات ١٨١-٢٢٠.

المواقع الرسمية:

رئاسة الوزراء (٢٠١٢، ٢٥ تموز) الجريدة الرسمية، قانون الانتخاب الأردني لمجلس النواب رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢، العدد (5169).

رئاسة الوزراء (٢٠١٦، ١٥ آذار) الجريدة الرسمية، قانون الانتخاب الأردني رقم (٦) لعام ٢٠١٢، العدد (٥٣٨٦)، ص ١٤٤٢-١٤٧١.

رئاسة الوزراء (٣١/١/٢٠٢٢) الجريدة الرسمية، العدد.(5570)

رئاسة الوزراء (٢٠٢٢) الجريدة الرسمية، قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لعام ٢٠٢٢، العدد (٥٧٨٤)، ص ٢٩٣٠- ٢٩٥١ .

رئاسة الوزراء (٢٠٢٢، ٧ نيسان) الجريدة الرسمية، قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢، العدد (٥٧٨٢)، ص ٢٨٦٥-٢٩٠٢.

مركز الحياة- راصد، يناير ٢٠٢١، التقرير النهائي لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية ٢٠٢٠.

مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ما بعد الانتخابات وبعض القضايا الراهنة، شباط / فبراير ٢٠١٣.

مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، استطلاع للرأي العام حول قانون الانتخابات الأردنية، ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠٢١.

مركز الدراسات الاستراتيجية- الجامعة الأردنية، استطلاع للرأي العام حول قضايا وطنية وإقليمية، ١٦ آب/ اغسطس ٢٠٢٢.

مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية، استطلاع للرأي العام بعنوان: "بعد مرور عامين على تشكيلها: رأي الأردنيين بحكومة الدكتور بشر الخصاونة"، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢.

المركز الوطني لحقوق الإنسان (٢٠١٧)، التقرير السنوي الثالث لحالة حقوق الإنسان في الأردن لعام ٢٠١٦.

الهيئة المستقلة للانتخاباتwww.iec.jo :

الهيئة المستقلة للانتخابات، (٢٠١٣)، التقرير التفصيلي لمجريات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٣.

الهيئة المستقلة للانتخابات، (٢٠١٦)، التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية العامة للمجلس الثامن عشر لعام ٢٠١٦.

الهيئة المستقلة للانتخابات، (٢٠٢٠)، التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر لعام ٢٠٢٠.

وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تاريخ الحياة الحزبية في الأردن: www.moppa.gov.jo